جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة العلوم الاقتصادية والتسيير

تخصص: مالية وبنوك

أهمية تفعيل دور البنوك الجزائرية في ظل الانتقال الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015–2021

من إعداد الطالبتين:

– بختي خديجة

– بوعناني رشيدة

و إشراف الأستاذ:

– د. بن الحاج جلول ياسين

اسم ولقب الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
ساجي فاطمة	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا
بن الحاج جلول ياسين	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا ومقررا
بوحركات بوعلام	أستاذ محاضر (ب)	مناقش أول
جيلالي خالدية	أستاذ مساعد (أ)	مناقش ثاني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021

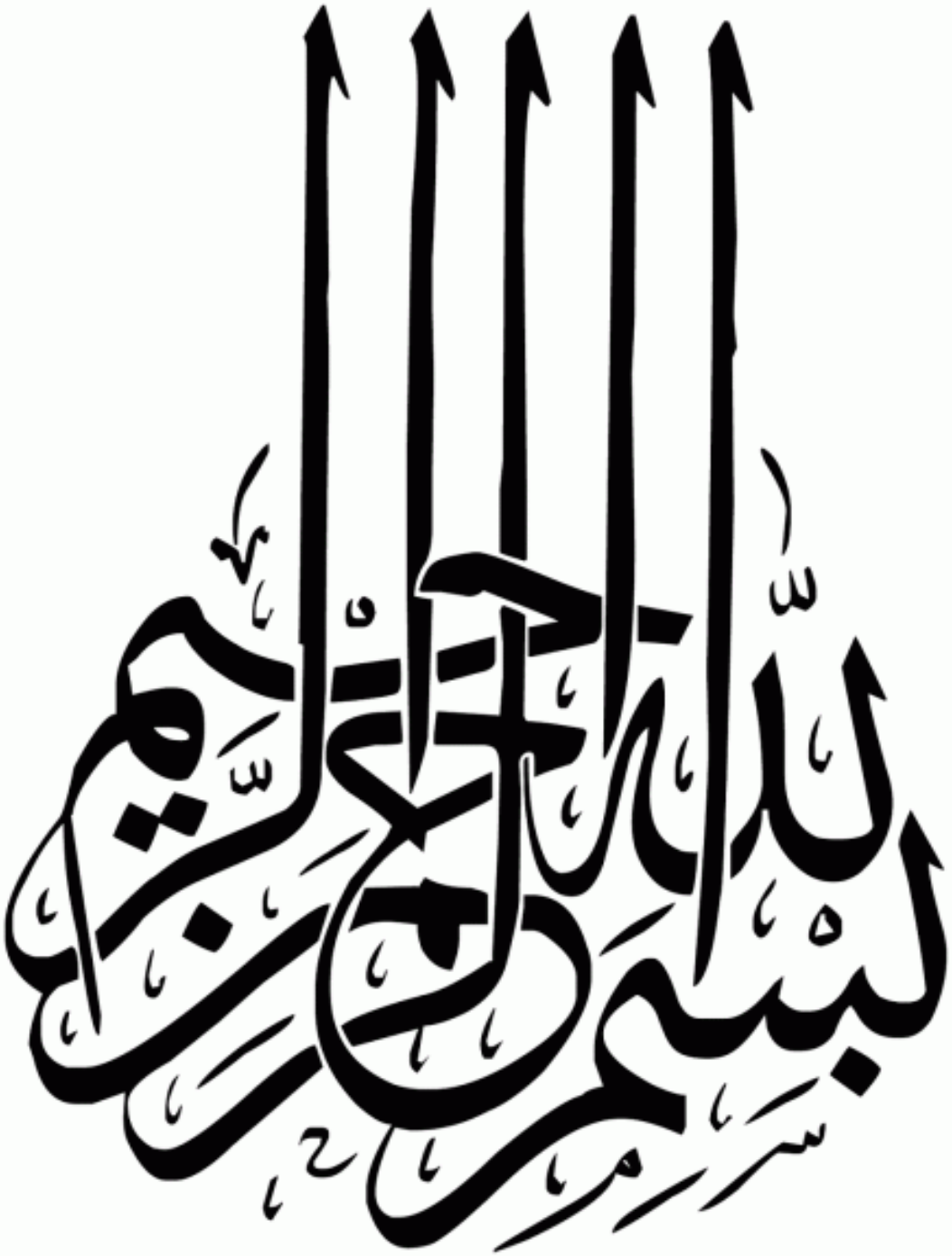
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر للدكتور الفاضل بن الحاج جلول ياسين على ما منحنا من وقت وجهد وصبر وتوجيهات وإرشادات لدعم هذا البحث، نسأل الله أن يوفقه وينير دربه، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة.

كما أشكر زوجي الذي ساندني طوال مدة البحث وكل من دعمنا من قريب أو من بعيد في انجاز هدا البحث ولو بالكلمة الطيبة .

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحد لسانه وصدقها قلبه ...إلى كل من صلى على الحبيب المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى الروح التي أفتقدها

أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى التي كانت سندا لي في دربي والتي أسعى لرضاها ويكفيني هناها

أمي

إلى من ساندي ودعمني في مشواري

زوجي

إلى من أضاء حياتي وغمرني بالحنان والحب والعاطفة

أولادي (لجين ومحمد أمين)

إلي إخوتي وأختي و جميع العائلة

إلى صديقاتي(سهام، أسماء، صورية)

أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع

خديجة

اهداء

الى أمي الغالية

الى زوجي الذي وفر شروط انجاز هذا العمل

الى أولادي اسيل اياد وامير

الى عائلتي

الى الأصدقاء والزملاء

الى كل من يتصفح هذه المذكرة

اهدي هذا العمل المتواضع

رشيدة

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة.....أ

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الجزائرية

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية البنوك.....3

المطلب الأول: البنوك التجارية.....3

المطلب الثاني: البنوك المركزية.....8

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة.....11

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية.....13

المطلب الأول: جمع الودائع.....13

المطلب الثاني: الوساطة المالية.....17

المطلب الثالث:منح القروض وخلق نقود الودائع.....19

المبحث الثالث: تطور النظام البنكي الجزائري قبل قانون 1990وفي ظل الإصلاحات الجديدة.....23

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1990.....23

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي الجديد للنظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90..28

المطلب الثالث: إصلاحات ما بعد قانون النقد والقرض.....35

خلاصة الفصل.....44

الفصل الثاني: أهمية النظام البنكي في ظل الانتقال الاقتصادي

تمهيد.....46

المبحث الأول: الانتقال الاقتصادي.....47

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الاقتصادي وأهم شروطه.....47

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي وطرق الانتقال الاقتصادي.....50

المطلب الثالث: أدوات الانتقال الاقتصادي.....51

المبحث الثاني: الانتقال الاقتصادي في الجزائر.....55

المطلب الأول: التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق1990-2001.....55

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري من2001-2021.....59

المطلب الثالث: حصيلة الانتقال الاقتصادي الجزائري.....62

المبحث الثالث: مكانة النظام البنكي عملية الانتقال الاقتصادي.....65

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للنظام البنكي.....65

المطلب الثاني: التحولات البنكية العالمية وضرورة مسايرتها.....68

المطلب الثالث: الاتجاهات المعاصرة لتطور النظام البنكي.....71

خلاصة الفصل.....76

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر 2015-2021

تمهيد.....78

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للبنوك الجزائرية 2015-2021.....79

المطلب الأول :أهمية النظام البنكي الجزائري.....79

المطلب الثاني: دور البنوك في جدول الودائع.....85

المطلب الثلث: دور البنوك في توظيف الموارد.....88

المبحث الثاني:التحولات المصرفية العالمية وكيفية مسارها من طرف البنوك الجزائرية(2015-2021)..92

المطلب الأول: التحديات والتطورات المصرفية العالمية التي تواجه البنك الجزائرية.....92

المطلب الثاني: أدوات عمل البنوك الجزائرية في مواجهة التحديات والتحولات المصرفية.....98

المطلب الثالث: التوجهات الحديثة لتطوير الأداء المصرفي.....101

المبحث الثالث: واقع مساهمة البنوك الجزائرية في ظل الانتقال الاقتصادي 2015-2021.....104

المطلب الأول: مساهمة البنك في نشر الخدمات المصرفية في الجزائر.....104

المطلب الثاني: مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي.....110

المطلب الثالث: مساهمة البنوك في توفير فرص العمل في الجزائر.....114

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل.....116

خاتمة.....118

قائمة المصادر و المراجع.....124

ملخص الدراسة

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	المقارنة بين قانون (90–10) والأمر (03–11) والمتعلقين بالنقد والقرض	39
(3–1)	يمثل المصارف و المؤسسات النشطة	83
(3– 2)	تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية	83
(3– 3)	تصنيف القروض المصرفية (بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)	89
(3–4)	يمثل تصنيف القروض فترة النضج	90
(3–5)	تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات)	107
(3–6)	قائمة البنوك المعتمدة في الجزائرحتى جانفي2021 وبعض المعلومات المتعلقة بها	108
(3–7)	أصول النظام البنكي الى الناتج المحلي للفترة 2017– 2020(التقدير بالنسب)	110
(3–8)	يمثل تطور الودائع إلى الناتج المحلي	112

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	خطوات منح القروض	22
(2–1)	يمثل النظام المصرفي وأجهزة الرقابة وفق قانون نظام القرض والبنوك لعام 1986.	39
(1–2)	الجهاز المصرفي في نظام مفتوح	66
(1–3)	بنية القطاع البنكي في الجزائر	81
(2–3)	هيكل النظام البنكي الجزائر	82
(3– 3)	هيكل الودائع مارس 2018 (النشرة الإحصائية الثلاثية)	85
(4–3)	يمثل الدعائم لإصلاح لجنة بازل	95
(5–3)	الجزائر / نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	111

مقدمة

مقدمة

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند عليها أية أنظمة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا النظام وسلامته أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وقد أثبتت التجارب العلمية والعملية أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية وقدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للصدمات والأزمات غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح النظام البنكي نظرا لمساهمته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الذي يأتي في قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية في جميع الدول.

وفي إطار تحقيق نمو حقيقي وبيئة اقتصادية، يتطلب ذلك إجراء إصلاحات جوهرية في القطاعات المالية وأنظمتها المصرفية، لتمكين الدول من التكيف مع الاقتصاد العالمي، الذي تؤدي فيه التغيرات الاقتصادية والمصرفية إلى انعكاسات واضحة على تطور أداء وأعمال البنوك، وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة. أهمها الاتجاه نحو الخصخصة، وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وزيادة الاتجاه نحو العولمة المالية أين تعاظمت المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية، هذا إلى جانب التغيرات في التكنولوجيا المصرفية الناتجة عن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، زيادة على ذلك وجود مستحدثات مالية ومصرفية جديدة في مجال المالية والإدارة النقدية. ولقد كانت لهذه التطورات الاقتصادية آثارها وانعكاساتها المختلفة على الدول خاصة الدول النامية، ومن بينها الجزائر، حيث شرعت هذه الأخيرة بالقيام إصلاحات اقتصادية هيكلية، قصد الشروع في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق، فكان لزاما عليها وعلى نظامها البنكي خصوصا التكيف مع آلياته وقواعده، مما استدعى ذلك خلق علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية القائمة على النظام الحر والمنافسة ، وكذا توفير الوسائل اللازمة وإعداد إستراتيجية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية لتحقيق تنمية اقتصاد .

فالجزائر تحتاج إلى قطاع مصرفي ناشط وعصري لخدمة اقتصادها ومؤسساته، في مرحلة الإصلاح والانطلاق نحو النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي ولقد باشرت لسلطات المالية والنقدية بعملية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وإصلاحه بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية. وبناء جهاز مصرفي سليم

يؤدي دوره كاملا في تجميع المدخرات وتقديم التمويلات للقطاعات الاقتصادية وخدمة المؤسسات في علاقاتها مع الخارج، فضلا عن توفير منتجات حديثة من وسائل دفع واتصال وعمليات في السوق المالية كانت غائبة حتى الآن.

لقد أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المحلية بموارد مالية محدودة أهمية دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من الحالات التضخمية والانكماشية التي تصدع الاستقرار.

ويمثل الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نامي، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو.

يمكن القول أن النظام المالي والنقدي عموما لم يستند على مبادئ حقيقية مجدية، ولم يبنى على نطاق مؤسسي ملائم ومحدد ولا على حقائق اقتصادية مسلمة، ولذلك عملت الجزائر على إيجاد وضع ملائم وسياسة فعالة وتنظيم محكم للجهاز المصرفي حتى يؤدي دوره المنوط به، ويظهر ذلك جليا من خلال القوانين والتشريعات الاقتصادية، حيث جاء قانون (90-10) المتعلق بقانون النقد والقرض الذي يعتبره رجال الاقتصاد حجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر نتيجة تأثيره الشامل على هذه الأخيرة.

1- ومما سبق ذكره يمكن بلورة إشكالية موضوعنا على النحو التالي:

كيف يمكن تفعيل دور البنوك كعنصر مساهم في الانتقال الاقتصادي في الجزائر 2015-2021؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر قمنا بطرح الأسئلة الجزئية التالية:

1- ما هو دور البنوك الجزائرية في تطور الانتقال الاقتصاد الجزائري؟

2- ما هي أبرز التحديات والتحولات المصرفية العالمية أمام البنوك الجزائرية؟

3-ما هي التوجهات الحديثة لتفعيل وتطوير الأداء البنكي في الجزائر ؟

4-كيف يمكن لآليات تفعيل النظام البنكي أن تدفع عملية تطوير انتقال الاقتصاد الوطني؟

2- فرضيات البحث: للوصول إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية في هذا البحث نطرح الفرضيات التالية:

- تعتبر البنوك أحد أهم الأدوات لتطوير الاقتصاد.

- تمكنت الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري من تطوير دوره في الاقتصاد الوطني.

- ساهمت التوجهات الحديثة لتفعيل النظام البنكي الجزائري من تطوير دوره في الانتقال الاقتصادي في الجزائر.

3- أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب ومبررات وموضوعية التي ساقتنا الى اختيار الموضوع من بينها:

- أسباب موضوعية: يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- مدى نجاعة القطاع البنكي في الاقتصاد الوطني.

- الوقوف على أهم الإصلاحات ومدى فعاليتها في تحسين أداء البنوك.

- بالإضافة إلى أهمية الموضوع في ظل التحولات الجديدة التي تعرفها الجزائر ومساهمتها في الانتقال والتحول الاقتصادي.

- أسباب ذاتية: يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- الرغبة في اختيار مثل هذه المواضيع لأنها تصب في مجال تخصصنا

- الرغبة في معالجة المواضيع الراهنة

- إزالة الغموض على بعض النقاط الموجودة في مجال الإصلاحات المصرفية والأداء البنكي

– أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من كونه يتناول موضوع يوضح على أن الانتقال والتطور الاقتصادي في الجزائر يمكن أن يعرف دقة قوية من خلال تفعيل البنوك في الاقتصاد الوطني وهذا من خلال مواكبة التوجهات الحديثة لتطوير وتفعيل النظام البنكي الجزائري.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى:

– معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني.

– إبراز أهم التحديات والتحولات المصرفية التي تواجه النظام البنكي.

– التعرف على التوجهات والآليات الضرورية لتفعيل عمل البنوك في الجزائر.

– معرفة ما اذا كانت البنوك الجزائرية تساهم الجزائرية تساهم بشكل فعال في تطور الانتقال الاقتصادي.

حدود الدراسة: تنقسم إلى:

الحدود المكانية: تمثلت دولة الجزائر كحيز مكاني الدراسة

الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة الممتدة من سنة –2015–2021

أدوات منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ،اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ومن ثم تحلل وضعية الانتقال الاقتصادي في الجزائر من خلال دور البنوك في هذه العملية.

وقد استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

الكتب، المجلات، الملصقات، التقارير العلمية، التقارير السنوية...، وهذا من أجل التعرف على أخر ما تناولته هذه الدراسات في موضوع بحثنا.

الدراسات السابقة:

- الدراسة التي، طلحاوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الإصلاحات البنكية على أداء القطاع البنكي في الجزائر، من خلال تحليل مؤشرات الأداء على المستوى الكلي المتمثلة في حجم النشاط ومؤشرات نموذجية استقرار هذا القطاع. وخلصت الدراسة أن هناك تحسنا في أداء القطاع البنكي الجزائري، بيد أن ذلك كان نتيجة لظروف الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 2001، وليس نابعا من إصلاحات مالية جذرية؛ إذ لا تزال البنوك تفتقر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع.

- الدراسة التي قامت بها بوخاري فاطنة في 12-11-2021 تحت عنوان التكنولوجيا البنكية و دورها في تفعيل أداء البنوك، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما 2002- 2020 والتي تهدف إلى إبراز واقع تطبيق التكنولوجية البنكية الحديثة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وخدمات الصيرفة الإلكترونية والشبكات المعلوماتية في البنوك الجزائرية.

أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة:

بعد تقديمنا لهذه الدراسات السابقة، والتي لها علاقة بموضوع بحثنا، "أهمية تفعيل دور البنوك في ظل التطور الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2015-2021"، نجد أن هذه الدراسات تتشابه مع دراستنا من ناحية التطرق الى المفاهيم النظرية لكل من النظام البنكي، البنوك الجزائرية، الاقتصاد الوطني، الانتقال الاقتصادي.

هيكل البحث: قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة كما يلي:

- **الفصل الأول:** يتضمن مفاهيم عامة حول البنوك الجزائرية، حيث تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى إعطاء تعريفات وحيثيات تخص البنوك الجزائرية، مع ذكر كل من أهدافها وخصائصها والدور الذي تقوم به هذه البنوك في جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادي.

- **الفصل الثاني** :يخص تفعيل دور البنوك في ظل الانتقال الاقتصادي، وهنا بالوقوف على أبرز المراحل التي مر بها هذا الأخير.

- **الفصل الثالث** : جاء بعنوان دراسة حالة الجزائر -2015-2021، تم فيه التطرق إلى مختلف الأحداث الاقتصادية التي وقعت في الجزائر وأثارها على الاقتصاد الوطني الجزائري، مع توضيح مدى مساهمة البنوك الجزائرية في ظل هدا الانتقال .

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البنوك الجزائرية

تمهيد:

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضرورات العصر الحديث لا يستغني عنها قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم، وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها الإنتاجي والتجاري، ومن المعروف نشأة البنوك ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي يجسده ليس فقط نشأة وتطور البنوك وإنما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى، هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، من هنا فان تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول.

المبحث الأول:ماهية البنوك

لتطوير البنوك والمؤسسات المالية أصبح من الضروري مواكبة مختلف التطورات والمستجدات في المجال المصرفي، وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة والتي تتمحور أساسا حول زيادة الحصة السوقية لها في مجال التعامل والربحية المتزايدة والمستمرة. وبما أن أهم تعاملات البنوك تقوم حول استقبال الودائع ومنح الائتمان الذي له دور هام جدا في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي لمختلف الدول من حيث تنشيطه للاستثمارات الأساسية في مختلف المجالات، أصبح من الضروري تحسين وتفعيل نوع الخدمات المقدمة من البنوك للزبائن والعمل على تقديم خدمات ذات جودة عالية، وذلك لاستقبال أكبر عدد من هم وبالتالي المساهمة في تطوير سوق الائتمان.

المطلب الأول: البنوك التجارية

إن حاجة الإنسان على إيجاد أماكن لحفظ أمواله، دفعه إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية، ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

أولا: نشأة البنوك التجارية ومفهومها

1- نشأة البنوك التجارية:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل في العصور القديمة سنة 4000ق.م، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد أربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع و منح القروض.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية، ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعمولات وطنية، وبتقدم التجارة و ظهور الفائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة

إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثوق بها لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة و يحصلون مقابل ذلك على عمولة[1].

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يحسب وأن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقى القبول العام ،بتطور العمليات المالية أصبح التهافت على الأموال كبيرا وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسبة عالية لأن البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة، فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع، أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة، منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لابد منه مما عجل بظهور القوانين المنظمة لعمل البنوك ،ولقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية.

في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام 1517 ثم بنك أمستردام عم 1609ولقد أدلى تطور وزيادة الإنتاج إلى ازدهار التجارة الخارجية وزادت الحاجة إلى القروض، فتغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة حيث لم تعد مهمتها هي إقراض المحتاجين إلى الاستهلاك، بل تنوعت العمليات ومهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود، ومع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى المتطلبة للأموال الضخمة، بدأت البنوك تعتبر جهازا فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لأصحاب المشاريع فأصبحت وسيطا ماليا بين المستثمرين و المدخرين[2] .

2- مفهوم البنوك التجارية:

للبنك التجاري عدة تعاريف فهناك من يعرفها على أساس لغوي وهناك من يعرفه حسب أنشطته نوجز بعضا منها فيما يلي:

[1] - أحمد حشيش عادل، **"اقتصاديات النقود و البنوك"**، الطبعة الثالثة، كلية الاقتصاد، مصر،ط 1996، 3، ص 28.

[2] - شاكر القزويني،**"محاضرات في اقتصاد النقود و البنوك"**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص 24 .

عرفت البنوك التجارية بداية باسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل وهذا الطابع هو أهم ما يميزها ويميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل[1].

من التعريف السابق يمكن إعطاء تعريف شامل للبنوك التجارية:

"البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بجمع الودائع (الأموال) ومنح القروض وكذا توفير وسائل الدفع اللازمة للزبائن والتصرف فيها".

ثانيا :أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و هي على النحو التالي:

1- من حيث نشاطها:

أ- البنوك التجارية العامة :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة، أو في إحدى المدن الكبرى ، و تباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية في البنوك التجارية، و تمنح الائتمان قصير و متوسط الآجال،كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، و تمويل التجارة الخارجية.

ب- البنوك التجارية المتخصصة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية مثل محافظ معينة أو ولاية أو إقليم محدد.

[1] - محمد عزت غزلان،" **اقتصاديات النقود و المصارف** "، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ، 2002، ص 109.

ويقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة، و تتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، و ينعكس ذلك عل مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بها.

2- من حيث الفروع :

أ- البنوك ذات الفرع.

ب- بنوك السلاسل.

ج- بنوك المجموعات.

د- البنوك الفردية .

هـ- البنوك المحلية.

ثالثا :خصائص البنوك التجارية وأهدافها

1-خصائص البنوك التجارية:

تتميز البنوك التجارية بمميزات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأموال وهي الربحية والسيولة والأمان.

أ- الربحية.

ب- الأمان.

ج - السيولة.

2- أهداف البنوك التجارية:

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الأهداف تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وهذه الأهداف هي[1]:

[1]- أكرم حداد، مشهور هذلول، **"النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري"**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان – الأردن،2005 ، ص ص147، 148 .

أ–الربحية:

إن من أهم أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأربح لتحقيق الهدف السابق فان عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة والإيرادات الإجمالية تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي يحققها البنك، أما نفقاته فهي تتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها البنك على الودائع.

ب– السيولة:

يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة المسحوبات العادية أو الفجائية لعملاء البنك. ويقصد بالسيولة هنا قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية و خلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحوبات عملائه.

ج– الأمان:

و يتمثل هذا الهدف بتحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس صغر رأس مال البنك، والذي لا يحقق للمودعين الحماية المنشودة لهم.

المطلب الثاني: البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية الموجودة داخل الحدود الوطنية،ويحتل المكانة الأولى في النظام البنكي،كما يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي في كل دول العالم، و تعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، و أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة و يلعب دورا مهما في السياسة الاقتصادية في الدولة.

أولا: نشأة و تطور البنوك المركزية

جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية، و يعتبر بنك " ريكس " في السويد هو أقد البنوك المركزية في العالم حيث تأسس عام (1656 م)، و أعيد تنظيمه كبنك للدولة و القائم على إصدار النقود عام (1668م).[1] في الماضي عادة ما كان ينشأ البنك المركزي كبنك تجاري هام تمنحه الدولة سلطة الإصدار، كما حدث في السويد عام (1668م) و بنك انجلترا في عام (1694م)، و بنك فرنسا في عام (1800م)، و قد قامت هذه البنوك منذ نشأتها بإصدار البنكنوت و تولى الأعمال البنكية للدولة جنبا إلى جنب مع الأعمال البنكية العادية، و خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية مباشرة وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته و نوعيته و معدله.[2]

ومنذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء نبوك الإصدار، و جاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في " بروكسل " سنة (1920م)، فأصدر توصية مفادها أن على كل البلدان التي لم تأسس بنكا مركزيا بعد أن تبدأ في إنشاءه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملاتها و نظامها البنكي و إنما أيضا من اجل التعاون الدولي.[3]

---

[1] –موسوعة الأسرة المسلمة،http:// islam.aljayyash.net/encyclopedia/book-13-28.، تاريخ التصفح: 20 /02/ 2022.

[2] – رشاد العصار و رياض الحلبي ، **النقود و البنوك**، دار صفاء ، عمان– الأردن ،ط1، 2000، ص 105 .

[3] – زكريا الدوري و يسرى السامرائي، **البنوك المركزية و السياسات النقدية**، دار اليازوري، عمان– الأردن، 2006، ص ص (17 – 18).

ثانيا: تعريف البنك المركزي

يحتل البنك المركزي مركز الصدارة في سلم الجهاز المصرفي، بل هو في قمة هذا الجهاز، فهو مؤسسة عامة تابع في حركته لسيطرة الدولة في أكثر الأنظمة العالمية. يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، فهو الذي يلغي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات (النقود)، وهو المهين على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني،والبنك المركزي هو مؤسسة عامة يقتصر عمله على العمليات المتعلقة بالإصدار والإشراف على الشؤون النقدية والائتمانية للاقتصاد الوطني والبعد عن العمليات العادية للبنوك التجارية.[1]

ثالثا:أهداف البنوك المركزية

تختلف أهداف البنك المركزي عن بقية الأنواع الأخرى من البنوك، حيث لا يعتبر هدفه الرئيسي هو تحقيق أقصى ربح، ذلك لأن البنك المركزي يسعى إلى تحقيق أهداف يغلب عليها الطابع الوطني والمصلحة العامة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام البنكي.
- وضع وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية والبنكية .
- وضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة[2].
- الاستخدام الأمثل للمصادر.
- المحافظة على النمو الاقتصادي .
- قابلية تحويل عملة بلدانها إلى عملات الدول الأخرى[1].

[1]- محمد عبد العزيز عباس،www.jazeratsai.com/forum/showthread.php?t=1904.، تاريخ التصفح: 02 /03/ 2022.

[2] - www.ladis.com.، تاريخ التصفح: 2022/03/05.

وفي حالة اعتماد التحرير المالي كنهج اقتصادي فإن دور البنك المركزي يجب أن يعمل على[2]:

- ضمان الاستقرار النقدي؛
- تحرير أسعار الصرف؛
- و في فترة لاحقة تحرير حركة رأس المال.

و هذا بالاعتماد عل الآليات الآتية:

- تخفيض القروض المخصصة للحكومة أو القطاع العام؛
- تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية ؛
- تحرير معدلات الفائدة أو رفعها.

[1] - أكرم حداد و مشهور هذلول، **النقود و المصارف**، دار وائل للنشر: عمان – الأردن، ط1، 2005، ص 140.

[2] - www.iqtissadiya.com/archives-detail.asp?id=536 &issue=248 category=local ، تاريخ التصفح: 2022/03/07.

المطلب الثالث:البنوك المتخصصة

نتيجة للتطورات الاجتماعية والاجتماعية وتشعب مجالات الاستثمار وتنوعها، وندخل الدولة في بعض المجالات الاقتصادية هادفة من وراء ذلك حماية للمتعاملين مع البنوك، نشأت أنواع أخرى من البنوك سميت بالبنوك المتخصصة لأنها تخصصت في مجال معين من مجالات الاستثمار كالبنوك الزراعية والعقارية وبنوك الاستثمار وغيرها.

أولا :تعريف البنوك المتخصصة :

سعت العديد من الحكومات عبر العالم إلى تأسيس بنوك متخصصة تغطي النقص في التمويل الذي تعاني منه بعض القطاعات، بسبب المخاطر العالية التي تكتنفها أو للحجم الضخم من التمويل الذي تحتاجه طول فترة التمويل المطلوبة، ويمكن تعريف البنوك المتخصصة:

"مؤسسات مالية وبنكية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين "[1].

وهي أيضا البنوك التي تقوم بالعمليات البنكية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها ومزاولة نشاطها، والتي لا يكون قبول الودائع أحد أنشطتها[2] .

وتتميز هذه البنوك بأنها تتخصص في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية التي تخدمها عن طريق تقديم القروض ومتوسطة وطويلة الأجل لها، وهي في العادة لا تقبل الودائع إلا من زبائنها، ومن ثم لا يمثل قبول الودائع النشاط الرئيسي لها[3]، وارتباط نشاطها برأس مالها حيث لا تستطيع هذه البنوك التوسع في أنشطتها المختلفة إلا في حدود مواردها المالية[4].

[1] – أكرم حداد و مشهور هذلول، مرجع سابق، ص ص (170 – 171).

[2] – www.jazeratsai.com/forum/showthread.php?t=1904، .. تاريخ التصفح:2022/03/20.

[3] – السيد عبد المولى، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، 1998، ص 172.

[4] – طارق طه، مرجع سابق، ص 241.

ثانيا :أنواع البنوك المتخصصة

تلعب البنوك المتخصصة دورا هامة في المساهمة في الإسراع ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من دور مؤثر على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات المختلفة سواء كانت تلك المشروعات زراعية أو صناعية أو عمرانية.

1- البنوك الاستثمارية:

تختلف بنوك الاستثمار عن البنوك التجارية في أن هدفها الأساسي أو وظائفها الأساسية هي توظيف الأموال التي في حوزتها في المشاريع الاستثمارية، سواء تعلق الأمر. بمجرد قيامها بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المطلوبة إلى هذه المشاريع، أو امتد إلى قيام هذه البنوك بالاستثمار المباشر أو المشاركة في المشاريع التنموية المختلفة. لذلك نجد أن وظائف هذه البنوك لا يقتصر فقط على مجرد :قبول الودائع، ومنح الائتمان للمشاريع الاستثمارية، والقيام بالأعمال البنكية العادية، والمشاركة أو تنفيذ المشاريع الاستثمارية المختلفة، والتي تتزايد معدلات ربحيتها وتقل درجة المخاطر.[1]

2- البنوك الزراعية:

تختص البنوك الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الأفقي أو العمودي في القطاع الزراعي و تتنوع آجال القروض الممنوحة لهدف تغطية جميع الأنواع أو المجالات المخدومة.[2]

3- البنوك الصناعية:

هي البنوك التي تختص بمنح التمويل للمؤسسات الصناعية و التي يكون هدفها تنمية الصناعة و زيادة مساهمة المشاريع الصناعية في تنمية الموارد الاقتصادية للدولة بشكل عام.

4- البنوك العقارية: هي البنوك التي تتخصص في تقديم قروض عقارية للهيئات أو للأفراد لبناء مساكن أو مجمعات، أو في تأسيس شركات مساهمة لإنشاء مساكن و شركات عقارية[3].

[1] - أحمد فريد مصطفى و محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد النقدي و المصرفي (بين النظرية و التطبيق)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2000، ص ص (253-245).

[2] - أكرم حداد و مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 174.

[3] -، www.jazeratsai.com/forum/showthread.php?t=1904.. ، تاريخ التصفح:2022/04/01.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع الجارية والآجلة وودائع التوفير للأفراد، منشآت الأعمال، والحكومة ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والعمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

المطلب الأول:جمع الودائع

تقوم البنوك التجارية بمجموعة وظائف أساسية منها تقليدية وحديثة، وسنتطرق إليها فيما يلي:

أولا: قبول الودائع

فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه الودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية ،ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، و باعتبارها ابرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها. " فهذا الفتح يحقق كل من صاحب الوديعة و البنك عدة فوائد، فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية مستقبلية و الاستفادة من خدمات مصرفية كالحصول على دفتر الشيكات أو دفتر خاص (دفتر ادخاري) كذلك يحصل على عائد (فائدة) على الأموال المودعة "[1].

وتعمل البنوك على تنمية الوعي المصرفي و الادخاري من خلال التوسع في الفتح المزيد من الوحدات المصرفية تبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب و الإيداع و رفع كفاءة الأوعية الادخارية، و تنقسم الودائع المصرفية إلى أنواع مختلفة تصنف حسب النشاط الاقتصادي فتشمل :

- ودائع تحت الطلب

— الحساب الجاري.

- ودائع لأجل.

[1] – محمود يونس و آخرون: **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية للنشر، مصر ط 1، 1985، ص 32 .

- ودائع تحت إشعار.

- ودائع التوفير.

ثانيا– منح الائتمان:

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف للائتمان.

1– تعريف الائتمان:

يعرف الائتمان على أنه علاقة بين طرفين، دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة، يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير.[1]

أما من المنظور الاقتصادي تعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهي تقوم على أساس عنصرين هما الثقة والمدة، ويجب أن تتوفر أربع عناصر منها: علاقة مديونية، وجود دين، الأجل، المخاطر.

ولأن البنوك التجارية كانت في بدايتها تقوم بعمليات الإقراض من أموالها الخاصة هذا الائتمان المتمثل في القروض القصيرة الأجل والمتوسطة قد تعدى إلى أموال الغير، الشيء المميز أن هذا الائتمان من ودائع ليس لها وجود فعلي، فالتعرف على هذا المنطق الأخير يستند إلى ميكانيكية تتم بها عملية خلق الودائع نتعرض لها الآن:

أ– خلق الودائع:

نقصد بعملية خلق الودائع هو أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض لعملائها وتزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية لأن المبالغ المودعة لديها من الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع أو (القروض) خلقا، فتزيد من العرض الكلي للنقود[2].

وتتم عملية خلق الائتمان أو خلق الودائع مقابل ثلاثة أنواع من الأصول:

[1] – مصطفى رشدي شيحة : **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 1999 ص 222.

[2] – ضياء مجيد الموسوي: **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993 ، ص 279 – 280.

ب– ودائع نقد:

هنا تقوم البنوك بإصدار الودائع بأسماء العملاء مقابل تدفق نقدي إلى خزينتها حيث التدفق النقدي: النقود المصدرة من قبل البنك المركزي، النقود في التداول، ومصدر الودائع نقد يكون إما:

- إصدار نقدي جديد من البنك المركزي.
- أو نتيجة سحب مقدار من النقود من التداول

ج – ودائع مقابل قروض وسلفيات:

فقيام البنك بسلفيات وقروض يمنحها لعملائه يمكن هؤلاء من الحصول على نقود لم يكونوا قد أودعوها من قبل وبالتالي حصول البنك التجاري على أصل يدر عائدا سواء على شكل فائدة أو على شكل خصم.

د – ودائع مقابل شراء أوراق مالية:

تقوم البنوك التجارية بقروض طويلة الأجل عن طريق قيامها بشراء أوراق مالية (عملية استثمار) وبالتالي يكون البنك التجاري قد خلق مبالغ لم يكن لها وجود من قبل.

ثالثا– خصم الأوراق التجارية:

"وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية ".[1]

[1] – عبد المطلب عبد المجيد: **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 346.

فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول عن طريق التظهير و يمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون.

والقصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي البنك فوائد إلى غاية تاريخ الاستحقاق مضاف إليها بعض المصاريف البنكية، وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك و توظيفاته، لهذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي. وإن كانت هاته العملية تحقق مصالح للبنك من خلال إعادة خصمها، أو بيعها لبنك آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان الكمبيالات.

و بصفة عامة فعملية الخصم تسهل أصل من أصول العميل بما يمكنه من توفير السيولة اللازمة لمقابلة التزاماته.

المطلب الثاني: الوساطة المالية

أولا: ماهية الوساطة المالية:

بداية نشير إلى أن الوساطة بوجهها العام هي التقريب بين شخصين يريدان التعاقد نظير أجر، بداية يسمى العمولة، ويكون عادة نسبة مئوية من قيمة الصفقة المراد إبرامها، وهي حرفة مباحة، ولكن هذه الإباحة لا تتنافى بطبيعة الحال مع تنظيم الوساطة في فروع معينة من النشاط على نحو يوفر الضمانات للمشتغلين بها كما هو الحال في وسطاء البورصة[1].

الوساطة بالمفهوم المالي (وساطة مالية) فهي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي.

فهذه الهيئات تقوم بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح القروض إلى أطراف أخرى من جهة ثانية[2].

ثانيا :أهمية الوساطة المالية:

لقد سمحت الوساطة المالية بإيجاد الحلول اللازمة للعديد من الصعوبات والإشكالات المتعلقة بالتمويل، ولهذا تلعب الوساطة المالية دورا هاما في تمويل الاقتصاد، ومن هذا المنظور فان هذه الأهمية تنعكس على كل أطراف الوساطة وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

[1] – عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيخة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1982، ص191.

[2] – الطاهر لطرش، **الإصلاح البنكي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص5.

1- أهمية الوساطة المالية بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:

بالنسبة لهذا الطرف فإن الوساطة المالية تسمح له بأن يقوم باستثمار أمواله بشكل يوفر نوع من الأمان ذلك أن مصداقية الوسيط مضمونة بموجب القوانين والتنظيمات المؤطرة لهذا العملية. ومن جهة أخرى يمكن لصاحب الفائض المالي وفي إطار هذه الوساطة أن يحصل على السيولة في أي وقت يشاء. كما أن هذه الوساطة المالية (علاقة غير مباشرة) عفي أصحاب الفائض من البحث عن أصحاب العجز بمعنى توفير لعامل الجهد والوقت[1].

2- أهمية الوساطة المالية بالنسبة لأصحاب العجز:

إن طالبي القروض من أصحاب العجز المالي يستفيدون من هذه الوساطة في الجوانب التالية[2]:

- توفر لهم الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب نظرا لما تتوفر عليه هيئات الوساطة من أموال ضخمة تجمع بطريقة مستمرة.

-كما أن وجود الوساطة المالية، يسمح بتوفير قروض بتكاليف منخفضة مقارنة بطريقة التمويل المباشر حيث ارتفاع نسبة الخطر ومن ثمة ارتفاع في معدل الفائدة.

3- أهمية الوساطة المالية بالنسبة للاقتصاد الوطني:

إن الوساطة المالية تسمح بتنشيط الاقتصاد وذلك بتدعيم الاقتصاد بقروض كبيرة وهي في الأصل مدخرات صغيرة تم جمعها عن طريق هيئات الوساطة المالية وتقديمها بشكل قروض ذات أحجام كبيرة قصد تمويل الاستثمارات الكبيرة.

كما أن للوساطة دورا هاما في الحد من ظاهرة التضخم، ذلك أن هذه الوساطة تحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي قصد تغطية العجز في تمويل المشاريع الاقتصادية.

[1] - محمد يوسف ياسين، **البورصة**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2001، ص 69.

[2] - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 07.

وبهذا الدور المهم يمكن القول أن الوساطة المالية من شأنها تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي ككل الناتجة عن عدم توافق الرغبات بين المدخرين والمستثمرين وذلك سواء من حيث الوقت أو المبالغ[1].

المطلب الثالث: منح القروض وخلق نقود الودائع

أولا: تعريف القروض

الاقتراض أو الائتمان تعني تسليف المال وهي كلمة أصلها لاتيني credum مشتقة من فعل لاتيني credere، وهي كلمة مركبة من جزئين هما cre وتعني الثقة dum تعني أضع، والكلمة ككل تعني أضع الثقة أي أن البنك يضع الثقة في الشخص المقترض فالقرض هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلة، ومنال على ذلك هو القرض الذي يقدم للمقترض.

فالقرض هو مبادلة قيمة محاضرة بقيمة أجلة، ومنال على ذلك هو القرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل حصوله على قيمة أجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه. بصفة عامة القرض هو عملية تسليف أموال لأجل الاستحقاق متفق عليه قائم على الثقة، فالقرض إذا ناتج عن التنسيق بين أربعة عناصر:

1- **الزمن** : إذ لا يوجد قرض بنكي إلا إذا كان هناك فاصل زمني قصير، متوسط أو طويل.

2- **الثقة:** منح القرض يعني منح الثقة، ويصل إليها البنك بعد دراسة ظروف المؤسسة الطالبة للقرض المالية والمستقبلية، وفقا لعملية القرض نفسه.

3- **المخاطرة:**تعد المخاطرة محور مهنة البنك، فالبنك الذي يقدم قروض يتعرض حتما إلى خطر عدم السداد مهما كانت نوعية الضمانات، ومهما عظمت أسباب الثقة فالمخاطرة في القروض البنكية هو احتمال وارد مهما كانت الظروف .

1 – تشوار خير الدين، **الوساطة المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، ص103.

4- **وعد بالسداد:** هو تعهد الشخص المستفيد بما عليه من دين بدون انقضاء فترة متفق عليها مسبقا بين البنك والمقترض[1].

القرض= الزمن + الثقة + المخاطرة+ وعد السداد

ثانيا: آليات و خطوات منح القروض

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب و انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار (الرفض أو القبول) و بعد قبول البنك منح القرض يأتي التعاقد و سنعالج بعض الخطوات و الآليات التي يمر بها منح القرض في بنك ما.

- البحث عن القرض و جذب العملاء.
- تقديم طلبات الاقتراض.
- الفرز والتصور المبدئي.
- التقييم.
- التفاوض.
- اتخاذ القرار والتعاقد.
- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة.
- استيراد الأموال.
- التقييم الأحق.
- بنك المعلومات.

[1] - نوال بدر الدين، حميد رؤوف عبد الوهاب، **القروض البنكية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، فرع محاسبة، دفعة 2002-2003، ص 34-35.

ثالثا :خلق نقود الودائع :

تعتبر هذه الوظيفة من العمليات المصرفية غير العادية، وتعتمد عملية خلق نقود الودائع على القاعدة التقليدية الإنكليزية القائلة بأن "القروض تخلق الودائع-loans make deposites-"[1].

ونقصد بعملية خلق الودائع هو قيام البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية ،وهي بهذا تزيد من العرض الكلي للنقود ،ويرجع ذلك إلى قيام لأفراد في العصر الحديث بتسوية مدفوعاتهم بواسطة الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية, والكمية المسحوبة تمثل عادة نسبة ضئيلة من حجم هذه الودائع وبذلك عمدت البنوك إلى إقراض عملائها مبالغ تقيد في شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلة للسحب بالشيكات.

خلق نقود الودائع في حالة البنك المنفرد: لا يستطيع البنك المنفرد أن يخلق نقود الودائع كما في حالة البنوك المجتمعة ذاك لأنه عندما يمنح قروضا فعليها أن يتوقع أنه لن يعود إليه مبلغ القرض كاملا كما في حالة البنوك المجتمعة وبذلك يكون أقل قدرة على خلق نقود الودائع.

و الشكل التالي يوضح باختصار الخطوات المتبعة لمنح القروض :

1- Ammour ben halima, **Monnaie et régulation monétaire**, édition Dahlab, Alger, 1997, p: 18.

الشكل رقم (1 – 1) خطوات منح القروض

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 134.

المبحث الثالث:تطور النظام البنكي الجزائري قبل قانون 1990 وفي ظل تطور الإصلاحات الجديدة

إن أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال هو التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الفرنسي، فضلا عن هشاشة هياكله الأساسية و انعدام البعض منها وتخلفها بشكل عام، بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسات الموروثة عن الأجنبي من مواصلة نشاطها بسهولة ويسر، ولعل من احد الأسباب الأساسية التي عرقلت استمرار نشاطها هو عدم توفرها على مصادر تمويل حاجياتها و سيرورة عملياتها الإنتاجية، كل هذه الأمور دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال إلى كسر أواصر التبعية للاقتصاد الفرنسي، ومن ثم فقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة تطورات قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن.

المطلب الأول : إصلاحات النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1990

تعد الفترة ما بعد الاستقلال مهمة بالنسبة للجهاز المصرفي حيث تمثل المحور الرئيسي له ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى أهم مراحله.

أولا: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري في الفترة (1962-1969)

1- مرحلة إضفاء السيادة:

ورثت الجزائر بعد استقلالها(جوان 1962) نظاما مصرفيا تابعا للمستعمر الفرنسي ،سواء من حيث الإشراف والرقابة أو من حيث المصالح التي يخدمها ، وقد كان مشكلا من شبكة واسعة من المصارف و المؤسسات المالية، وباعتبار أن البنك لمركزي يمثل رمزا من رموز السيادة بادرت الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13 تحت رقم 62-144[1]، ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمارات تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما

[1] - رحيم حسين، **إصلاحات الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)**، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2008، ص 296.

بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن[1]، واستكمالا هذه السيادة تم إنشاء "الدينار" كوحدة نقدية جزائرية، وذلك في 1964/04/10 بموجب القانون رقم 64-111[2]، حيث كانت العملة السائدة قبل ذلك هي الفرنك الفرنسي.

2- مرحلة التأميم:

كان النظام البنكي الذي ورثته الجزائر عن النظام الاستعماري بعد الاستقلال، يتكون من عدد من البنوك يتجاوز(20) بنكا، كلها بنوك أجنبية وقد اقتنعت لجزائر مبكرا بصعوبة إيجاد الانسجام اللازم بين نظام بنكي ذو نزعة ليبرالية، خدم تحت وصاية نظام استعماري، ونظام اقتصادي وليد ذو نزعة اشتراكية يهدف إلى تبني سياسة تنموية تتمتع بالاستقلالية .وقد تكسرت هذه القناعة مبكرا من خلال التردد و الرفض اللذين أبداهما هذا النظام البنكي الموروث في تمويل عمليات التراكم(الاستثمارات)التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، والتي إرادتها الدولة أن تكون ركيزة هذه السياسة المستقلة في الاقتصاد، وتركيزها على تمويل أنشطة الاستغلال وعمليات التجارة الخارجية التي ترتبط بشكل وثيق بالقوة الاستعمارية السابقة (فرنسا). وان ذلك من بين الأسباب العميقة التي دفعت الجزائر إلى تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي وتأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة وتتمثل مهمته الأساسية في الاضطلاع بتمويل التنمية الوطنية[3].

ثانيا :إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من(1970-1985)

أبرز الإصلاح المالي لسنة 1971 ثلاث ميزات :

- نزع تخصص البنوك؛

- مركزيتها؛

[1] - بطاهر علي، مرجع سابق، ص 33.

[2] - القانون رقم 64- 111 ينص على إنشاء الدينار كوحدة نقدية .

[3] - الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015، ص ص323 – 324.

- هيمنة الخزينة العمومية .

وبالفعل فإن ذلك الإصلاح قد أتى بقواعد جديدة للتمويل ليأخذ بالقبضة القطاع الإنتاجي ومركزية نظام التمويل الذي أصبح بمقتضى تلك الأحكام يعتمد على وساطة الخزينة العمومية، فالخزينة العمومية أضحت تلعب دور الوسيط المالي .وطبقا لأحكام المادة السابعة من قانون المالية لسنة 1971، فإن مصادر تمويل الاستثمارات المخططة تمولها الخزينة ويتعلق الأمر بـ :

- المساعدات الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة أو المؤسسات؛

- القروض الطويلة المدى الممنوحة على مصادر الادخار التي جمعتها الخزينة التي وافقت عليها المؤسسات المالية المتخصصة؛

- القروض المصرفية المتوسطة المدى المعاد خصمها من قبل بنك الإصدار[1].

ثالثا:الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي (1986-1988)

1- الإصلاح النقدي لعام 1986 :

نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر بدءا من سنتي 1984-1983، وما تبعه من تراجع معتبر لمداخيل الدولة من الصادرات[2]، وفي هذه السنة صدر قانون البنوك والقرض في16 أوت،كما أعطى هذا القانون نفس جديد للعلاقات الاقتصادية وبعدما أحدثت الجزائر تطور وتغيير بظهور ديناميكية جديدة، حيث أن صدور هذا القانون أدى إلى تطور العلاقات بين البنوك والمؤسسات في إطار محدد فالعلاقات ذات الطابع التجاري حلت محل العلاقة ذات لطابع الإداري، وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد وهكذا يمكن القول أن بعد صدور هذا القانون بدأت البنوك في التوسيع التدريجي، وأصبحت الوكالات سنة 1980 حوالي 376 وكالة كما أصبحت سنة 1986 تقارب 742 وكالة كما أسس

[1] - محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 35.

[2] - قانون رقم 89 – 12 المؤرخ في 16 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك و القرض.

قانون 1986 مجلس أعلى للقروض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وانجاز خطة وطنية في هذا المجال ،وشرع هذا القانون في بلورة النظام المصرفي حيث:

– تم تسوية البنوك بمقتضى المادة 11 من القانون 86/12 ومتابعة القروض لممنوحة لضمان استخدامها وتقليل من خطر استردادها؛

– بمقتضى المادة 19 من نفس القانون استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وتسيير أدواتها؛ فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نصت المادة 26 من قانون 86/12 على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض[1].

2– قانون 1988 وتكييف الإصلاح:

نجم عن النقائص والعيوب المتعلقة بقانون البنوك والقرض لسنة 1986 واستمرار الأزمة الاقتصادية، قيام السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج إصلاحي واسع من جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية وذلك بإصدار القانون 88–01 في 12 جانفي 1988 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى إصدار القانون 88–06 [2] الصادر في نفس التاريخ المعدل والمتمم للقانون المتعلق بنظام البنوك والقرض 86–12، ويمكن من خلالها أن ندلي بما يلي:

– تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1988، وهذا بوضع أجهزة استشارية ورقابية مثل المجلس الوطني للقرض؛

– وضع لجنة مراقبة للبنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض، وذلك باعتبارهما لمساهمين الأساسيين للسياسة النقدية والمالية؛

– تنظيم وتطوير الأسواق المالية والنقدية باعتبارهما أجهزة لتوزيع الموارد وذلك بعلاقة مع المخطط الوطني للقرض؛

[1] – علي بودلال، محمد سعيداني، **فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية و التطبيق**، الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، الجزائر، 6 – 7 جوان، 2005، ص 6.

[2] – قانون رقم 88 . 06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86 – 12 المتعلق بالبنك و القرض.

– التفرقة القانونية بين دور البنك المركزي ونشاط القرض من قبل الأجهزة التجارية وان هذا الشكل من إصلاحات يزيد من البنوك التجارية في تقديم القروض[1].

الشكل رقم(1 –2) يمثل النظام المصرفي وأجهزة الرقابة وفق قانون نظام القرض والبنوك لعام 1986.

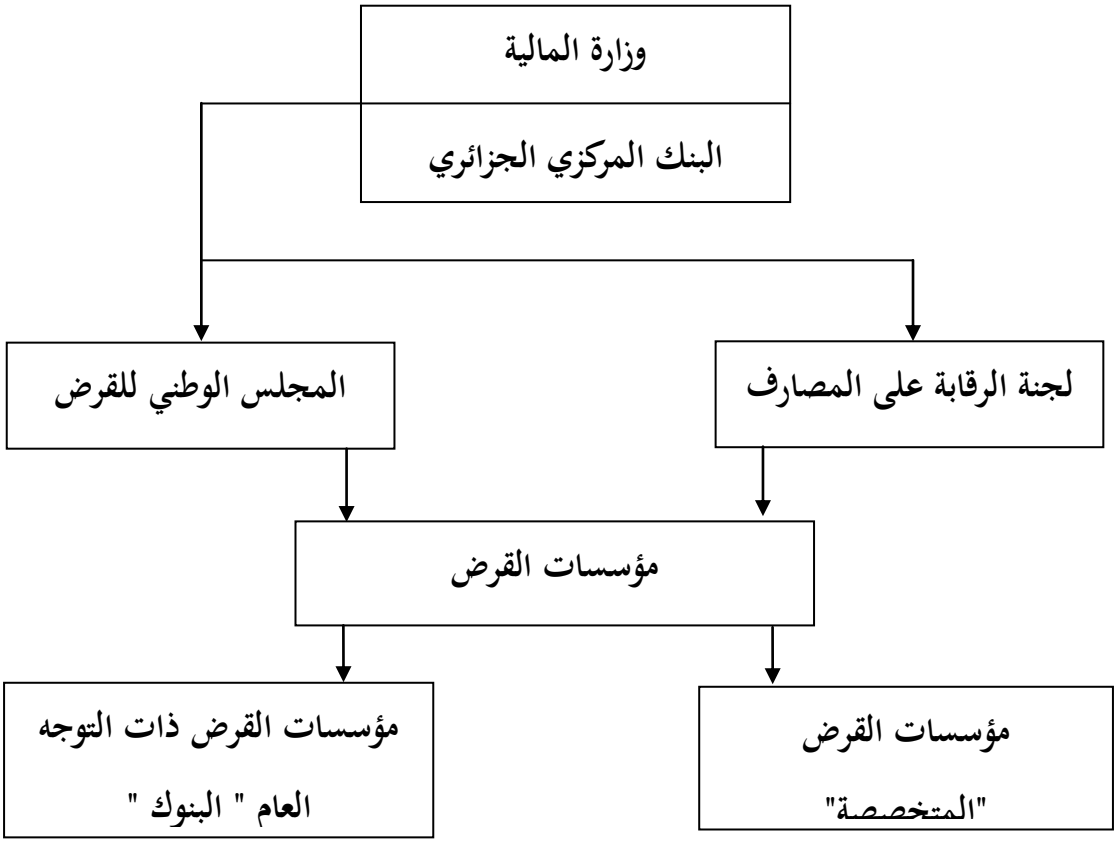

Source ،Ammour Ben Halima, **le Système bancaire Algérien Texte et réalité**, édition dehleb , Alger, 2001 , p 80.

[1] – عبد الله خبابة، **إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري**، كلية الاقتصاد التجارة و التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2003، ص 12.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي الجديد للنظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90.

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينيات لم تأتي بنتائج مرضية، فلا المؤسسات زادت إنتاجيتها وتحسن أداءها، ولا البنوك قامت بمهامها كوسيط مالي، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة والتي تمثلت في تدهور حاد في أسعار المحروقات على المستوى الدولي، وكذلك تزايد عبء المديونية وخدمة الدين الاقتصاد للجزائر من خلال هذه الظروف المشار إليها صدر قانون النقد والقرض الذي سنستعرضه في هذا المبحث .

أولا :قانون النقد والقرض 10/90:

1 –المحاور الأساسية لقانون النقد والقرض:

يعتبر القانون رقم(90-10) الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون فيها النظام لبنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاءت في قانوني 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأداءه، ويتضح ذلك من خلال قراءتنا لمضمون أحكام هذا القانون إذ صنفت الأفكار الأساسية لهذا القانون في شكل محاور ويهدف هذا القانون إلى ما يلي:

– وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، والعمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير البنوك .عادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النقد والائتمان بشكل يحميه من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة؛

– إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي والسياسات النقدية؛

– تحريك السوق النقدية وتنشيطها، وتشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان؛

– إقامة نظام مصرفي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنقود، والبنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقروض، و إلغاء مبدأ والتخصص)[1].

2 – مبادئ قانون النقد والقرض:

يعتبر القانون) 10-90(الصادر في 14 أفريل 1990[2] نصا تشريعيا لدعم الإصلاحات الاقتصادية، كما أنه من بين القوانين الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، إذ حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأداءه، ويقوم قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي :

أ– الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ لفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية[3].

[1] – محمد سحنون، مبارك بوعشة، **تقييم هياكل و دورات التمويل في الجزائر**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008، ص 12.

[2] – قانون 1990 – 10 المتعلق بالنقد و القرض، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

[3] – بطاهر علي، مرجع سابق، ص 159.

ب– الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء للبنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق، حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة من استقلالية البنك المركزي، وقلص من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، تفاديا للإصدار النقدي المفرط[1].

ج– الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية ،حيث همش النظام البنكي الذي كان دوره يقتصر في كونه محطة تمر عبرها موارد التمويل في دائرة الخزينة إلى المؤسسات، خلق هذا الأمر كما رأينا غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل نظرا للتداخل الكبير بين الوظيفة التمويلية للخزينة العمومية ووظيفة البنوك في هذا المجال، لقد كان هناك وعي بهذه المشكلة انعكس بتضمين قانون النقد والقرض مبدأ يتم بموجبه الفصل بين الدائرتين عن طريق القيام بأبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر في المرحلة الانتقالية لنظام التمويل على ضمان تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة .فتح هذا الأمر الباب أمام النظام البنكي الذي استعاد مسؤوليته في منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

د –إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كان من مبادئ قانون90-10 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي للاقتصاد بعدما كانت مهمشة ومغيبة خلال ثلاث عقود من الزمن، ونتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية ومنها[2]:

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛

[1] – فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2013، ص ص 158 – 159.

2- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 188.

- تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛

- شروط كيفية مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛

- منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.

- الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية؛

- يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخلها بالأدوات المباشرة وغير المباشرة (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة).

ثانيا :الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض

أدخل قانون النقد والقرض90-10 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية، كما أنه لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، ومواكبة موجة تحرر النشاط الاقتصادي العالمي والدخول في اقتصاد السوق، ولقد أحدث أيضا أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة لها مهمة تنظيم وسير الجهاز المصرفي أهمها:

1 - مجلس النقد والقرض:

حيث وضعت على رأس المنظومة المصرفية هيئة تسمى مجلس النقد والقرض[1]، التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والصلاحيات الواسعة التي منحت له، فهو يؤدي دورين أو وظيفتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، وهو مشكل من :

أ- المحافظ رئيسا؛

[1] - مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 132.

ب– نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء؛

ج– ثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

2– صلاحيات مجلس النقد والقرض بوصفه مجلس إدارة:

إن مجلس النقد والقرض بصفته مجلسا لإدارة البنك يتمتع بصلاحيات كثيرة وسلطات متنوعة يمارسها على نفس هذا البنك تتجلى بإحداثه لبعض الهياكل الاستشارية وسلطة التنظيم العام وسلطة الموافقة والإصدار للأنظمة، سلطة مباشرة بعض التصرفات وسلطة الترخيص في المصالحات والمعاملات، سلطة التحديد الأمور كتحديد كل سنة لميزانية البنك المركزي وإدخال تعديلات كثيرة عليها يعتبرها ضرورية.للمجلس الحق في إبداء رأيه بالموافقة أو الرفض بشأن التقرير السنوي المقدم من طرف محافظ البنك إلى رئيس الجمهورية، هذا المحافظ الذي يلزمه القانون بإطلاع المجلس على كل الأمور الخاصة بالبنك، وبما أن البنك كما نعلم مؤسسة كغيرها من المؤسسات الأخرى، قد تحقق أرباحا وقد تحقق خسائر فإن المجلس يلعب دوره في توزيع هذه الأرباح[1] .

3– صلاحيات مجلس النقد والقرض بوصفه سلطة نقدية:

يعتبر المجلس سلطة نقدية بموجب المواد 44.....50 من قانون النقد و القرض، حيث خولت له بصفته سلطة نقدية ضمن هذا القانون، إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بما يلي[2]:

- إصدار النقد؛
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي؛
- الإشراف على تطور مختلف عناصر الكتل النقدية، وحجم القرض؛
- إصدار أنظمة تتعلق بغرفة المقاصة؛

1- اسمهان بقبق ليلى، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، ملتقى وطني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس، 2008، ص 27.

2- زكرياء دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (1990–2000) دراسة تحليلية**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2002/2001، ص ص 123-124.

- شروط فتح البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط إقامة شبكاته وفروعها؛
- شروط فتح مكاتب تمثيلية للبنوك، و المؤسسات المالية بالجزائر؛
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف وتنظيم سوقه .

4- المحافظ ونوابه:

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، ويقوم المحافظ في إطار مهامه باتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له، مثل بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة وتمثيل البنك لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأخرى والهيئات المالية الدولية، كما يقدم الاستشارة للحكومة في أمور النقد والقرض[1].

ثالثا :هيئات الرقابة

1- لجنة الرقابة المصرفية:

لقد تطرق قانون النقد والقرض إلى الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ويتضح ذلك من المادة 143 منه "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة "[2].

2- مركزية المخاطر:

في إطار الصلاحيات الاقتصادية التسعينية، أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري، يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات غير المالية والبنوك نتيجة الاستقلالية كذا إلغاء مبدأ التوطين لبنكي، تمثل هذا المفهوم في "خطر القرض"، حيث نص القانون 10/90 في المادة 160 على وجود هيئة تتكلف بتحديد المخاطر "ينظم، ويسير البنك لمركزي مصلحة مركزية للمخاطرة تدعى –مركز المخاطرة– تكلف

1- عبد الرزاق حبار، المنظومة **المصرفية الجزائرية و متطلبات استيفاء مقررات لحنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 92.

2 - العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة التجربة الجزائرية)**، رسالة ماجستير،فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص 16.

بجمع أسماء المستفيدين من القروض، طبيعة، وسقف القروض الممنوحة، المبالغ المحسومة والضامنات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية "[1].

3- مركزية عوارض الدفع:

رغم أن هناك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة لبعض أنواع البنوك والزبائن إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد الذي يتميز بالتغير وعدم الاستقرار تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطته بمنح القروض إلى الزبائن وأثناء ذلك من المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض، ولذلك قام بنك الجزائر بموجب القانون رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال تتلخص بعنصرين[2]:

- وهو تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع .
- وهو نشر قائمة عوارض الدفع .

4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مئونة:

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03المؤرخ في22 مارس 1992، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها

1 - زكرياء دمدوم، مرجع سابق، ص ص 124-125.

2- حنان باكور، **الجهاز المصرفي و متطلبات العولمة المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، اقتصاديات مالية و بنوك، البويرة، الجزائر، 2014/2013 ، ص ص 19-20.

وتبليغها إلى لوسطاء الماليين الآخرين، كما يجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض لدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون[1].

المطلب الثالث: إصلاحات ما بعد قانون النقد والقرض

أولا:البنوك الخاصة ودورها في دعم القطاع الاقتصادي

1- ماهية البنوك الخاصة:

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملون مسؤوليتها القانونية والمالية إزاء الدولة[2]. وتمارس البنوك الخاصة نشاطها مثل أي بنك عام حسب إمكانيتها وإدارتها ضمن قواعد وتجارب بحته، تقوم على مبدأ الربح المعظم بأقل التكاليف، وهذا في إطار تنظيمي وقانوني، حسب قواعد البلد التي تقيم نشاطها فيه[3].

2-الوظائف الحديثة للبنوك الخاصة:

تلعب البنوك الخاصة دورا كبيرا في تمويل المشاريع وذلك من خلال القروض التي تقدمها سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص الذي يمكن رؤيته على أنه (القطاع الخاص):

-"قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر ،حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية من السلع والخدمات) والادخار ،ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد

1 - هشام بورمه، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**،كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009/2008، ص ص 36-37.

2 - السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص47.

3 -خروبي وهيبة، **تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر(حالة بنك البرك الجزائري)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2005، ص1

أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ومن أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي"[1].

والعوامل التي ساعدت على بروز القطاع الخاص المتمثلة في:[2]

3-التطورات المحلية والعالمية:

لقد أدت التطورات المحلية والعالمية المتشابكة والمتداخلة إلى انبعاث الجدل والحوار من جديد حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي،و تقف على رأس هذه التطورات ما حدث من تغيرات في أوضاع السلطة والأوضاع الطبقية والاقتصادية في أنظمة الحكم ،وحدث في عدد من تلك الأنظمة تحولات جذرية في التوجه الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتولي قيادات جديدة للسلطة ولأن التراكم المالي الذي حققتها بعض القيادات الإدارية والسياسية عن طريق الانحرافات ، واستغلال النفوذ أدى إلى نشوء فئات اجتماعية جديدة من داخل الأنظمة ذاتها تتطلع إلى توفير حرية الاستغلال الرأسمالي بما تراكمت من أموال، هذا إلى أن المرحلة النفطية في السبعينات واتساع حجم الهجرة إلى الخارج وزيادة مدخرات العمال المهاجرين ،قادت إلى اتساع شديد في قاعدة الملكية الخاصة، وإلى صعوبة الاعتماد على وسائل الرقابة والضغط لتعبئة المدخرات التي تتم في مجتمعات تقع خارج نطاق سلطة الدولة الوطنية ، من ناحية أخرى الأمر الذي أجبر الدولة على اللجوء إلى أنواع التشجيعات والحوافز التي تضمنت بالضرورة توسيع نطاق النشاط الخاص في المجتمع والحد من تدخلها، وأدت هذه التطورات في كل الحالات إلى زيادة حجم القطاع الخاص ونشاطه.

1 – القهيوي ليث، عبد الله ومحمود الوادي بلال، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص3

2 – عليه عبد الباسط عبد الصمد، **أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة من 2000**_2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع:الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، 2010_2011 ،ص70.

4- سياسة الانفتاح الاقتصادي:

تشير سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تلك السياسات الخاصة بإزالة القيود أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في الاستثمار والتوظيف في المشروعات داخل الدولة وكذا تشجيع التكنولوجيا المتطورة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،كما يعرف التحرير الاقتصادي على أنه ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوى السوق وتقليل نقاط التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية وبمعناه الواسع ينص على ضرورة إلغاء القرار البيروقراطي وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية التي تحد من انطلاقة الانفتاح في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .

5- الإصلاحات الاقتصادية:

لا بدّ أن كل ما تم اتخاذه من إجراءات في البرنامج الإصلاح الهيكلي كان يهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص وتطوره وذلك بغية إرساء مبدأ الكفاءة، ذلك نجحت الإصلاحات الاقتصادية في بعث ديناميكية القطاع الخاص وساعدته على اللجوء إلى ميادين الاستثمار ، وتعتبر سياسة القطاع الخاص المحصلة لجميع السياسات التي توضع في سبيل تهيئة المناخ لهذا القطاع ليؤدي دوره التنموي، وبعبارة أخرى أن الإصلاحات أو التعديلات التي مست السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والاستثمارية) شجعت القطاع الخاص على النمو والتطور وعملت بعد الإصلاح على إزالة القيود والمعوقات التي كانت في وجه حركة القطاع الخاص .

6- السياسات المحفزة للاستثمار:

منذ بداية التحول إلى اقتصاد السوق سعت الأداة القانونية على ترجمة التوجه الجديد للسلطات العمومية إلى ترقية نشاطات القطاع الخاص وتوفير الشروط الضرورية والضمانات اللازمة، والبنية التنظيمية لنشاطاته وذلك لتحفيزه على دخول محتوى النشاط الاقتصادي ،بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف السياسات الاقتصادية، شرعت في سن قوانين وتشريعات حملت في طياتها رسالات واضحة حول التوجه الجديد، حيث أصبح يستند على مبادئ حرية الاستثمار والتجارة من أجل توفير المناخ الاستثماري

الملائم وتوفير محيط المنافسة، كذا تشجيع المبادرات الفردية والجماعية في كل الميادين والنشاطات الاقتصادية.

ثانيا : تحديات قانون النقد والقرض 2003-2004

1- قانون النقد والقرض لسنة 2003 :

لقد تمت مراجعة قانون النقد والقرض نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفتها الجزائر، والتي تميزت بما يلي:

- النمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب .

- تنوع المجال البنكي والمالي ن وذلك من خلال ظهور عدة بنوك ومؤسسات مالية .

- الارتفاع السريع للمديونية الخارجية، وضرورة تسييرها.

- وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الأمر (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، قد أدخلت تغييرات والتي تهدف إلى ما يلي :

* توسيع صلاحيات مجلس قانون النقد والقرض .

* تعزيز دور اللجنة المصرفية، ودعم استقلاليتها.

* إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية .

* ضمان الأمن والاستقرار المالي.

* التشديد في العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي .

* منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها لمالكي ومسيري البنوك .

* إنشاء قواعد و ميكانيزمات تسمح بالتسيير الفعال للمديونية العمومية لفائدة الاقتصاد الوطني.

ويمكن إبراز أهم التغيرات التي جاء بها الأمر (03-11) والمتعلق بقانون النقد والقرض من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(1 – 1) المقارنة بين قانون (90-10) والأمر (03-11) والمتعلقين بالنقد والقرض

القانون رقم (90-10)الصادر في 14 أفريل 1990والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم	**الأمر رقم (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**
– قيمة الدينار الجزائري تحدد بموجب قانون وطبقا للاتفاقيات الدولية (المادة 02).	-
– يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته، ومراقبته محافظ يساعده ثلاثة نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان (المادة 19- الفقرة 01).	– يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب له (المادة 13).
– يتكون مجلس الإدارة بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة، من ثلاثة موظفين ذوي الكفاءة في المجال الاقتصادي والمالي، ويتم تعيين هؤلاء الموظفين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة (المادة 32).	– يتم تعيين الثلاثة موظفين السامين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية (المادة 18).
– تقتطع وجوبا نسبة 15 % من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني، ولا يكون هذا الاقتطاع إلزاميا عندما يبلغ الاحتياطي القانوني قيمة رأس المال، ويصبح إلزاميا إذا انخفضت هذه النسبة (المادة 103- الفقرة 02)	
– يسلم محافظ البنك لرئيس الجمهورية خلال الشهر الذي يلي اختتام كل سنة مالية، الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع تقرير يبين أعمال بنك الجزائر (المادة 105).	– تقتطع نسبة 10 % من الأرباح لصالح الاحتياطي القانوني، وتتوقف إلزامية هذا الاقتطاع بمجرد بلوغ الاحتياطي قيمة رأس المال (المادة 28- الفقرة 02).
	-
	– يرفع المحافظ إلى رئيس الجمهورية خلال الأشهر الثلاثة التي تلي اختتام كل سنة مالية، الحصيلة وحسابات النتائج، مع تقرير يتضمن عمليات بنك الجزائر ونشاطاته (المادة 29- الفقرة 01).
	-
	– يرسل المحافظ دوريا إلى رئيس الجمهورية تقريرا حول الإشراف المصرفي، مع تبليغه لمجلس النقد والقرض وإلى اللجنة المصرفية (المادة 29 – الفقرة 02).

– يتكون مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة من ثلاثة أشخاص ذوي كفاءة في المجال الاقتصادي والنقدي (المادة 43- الفقرة01).	– يسلم المحافظ سنويا إلى رئيس الجمهورية مع التبليغ إلى رئيس الحكومة ومجلس النقد والقرض تقريرا حول تسيير كل من احتياطات الصرف والديون الخارجية (المادة 29- الفقرة 03).
– تتألف اللجنة المصرفية من المحافظ أو نائبه وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، وعضوين يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المالية والمصرفية وخاصة المحاسبية (المادة 144-الفقرة 01).	– يتكون مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة من شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل النقدية والاقتصادية (المادة 58).
– يعين أعضاء اللجنة لمدة (5) سنوات بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة، ويمكن تجديد تعيينه (المادة 144-الفقرة 02).	– تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ، وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا (المادة 106 – الفقرة01).
– الطعن من صلاحيات الغرفة الإدارية للمحكمة العليا (المادة 146- الفقرة 04).	– يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة (5) سنوات (المادة 106- الفقرة02).
-	– الطعون من اختصاص مجلس الدولة (المادة 107 – الفقرة 05).
– يجوز للبنك أو المؤسسة المالية أن تمنح قروضا لمديريها وللمساهمين فيها، شريطة ألا يتعدى مجموع هذه القروض 20 % من أموالها الخاصة، وأن تخضع هذه القروض للترخيص المنصوص عليه في المادة (627) من قانون التجارة (المادة 168- الفقرة 01).	– تستمع اللجنة المصرفية إلى الوزير المكلف بالمالية بطلب منه (المادة 108- الفقرة 04).
– يجب على البنوك أن تكتتب برأس مال شركة مساهمة ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية (المادة 170-الفقرة 01).	– يمنع على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح قروضا لمسيريها وللمساهمين فيها أو للمؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية (المادة 104- الفقرة 01).
– فضلا عن الأسهم التي يحوزها، يلزم كل بنك بدفع منحة ضمان سنوية قدرها 2% على الأكثر من مبلغ ودائعه بالعملة الوطنية الذي يحدده المجلس سنويا (المادة170-الفقرة 03).	
– يمكن كل شخص رفضت له عدة بنوك فتح حساب وديعة وبسبب ذلك ليس له أي حساب مصرفي، أن يطلب من بنك الجزائر أن يختار له إحدى البنوك لفتح حساب لديها. يمكن للبنك المعني أن يحدد خدمات الحساب بعمليات الصندوق (المادة 171).	– يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، ينشئه بنك الجزائر (المادة 118- الفقرة01).
– ينظم بنك الجزائر سوق الصرف (المادة 188).	– يتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنوية نسبتها 1 %على الأكثر من مبلغ ودائعه (المادة 118- الفقرة 02).
-	-
	– ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي

– عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى سنتين، وغرامة من 100000 دج إلى 500000دج (المادة 195). – عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى سنة، وغرامة من 50000دج إلى 250000دج (المادة 196).	يقررها المجلس، وضمن احترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر (المادة 127– الفقرة 01). – تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف على تنفيذ إستراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية. تتكون اللجنة من عضوين يعينهما على التوالي: المحافظ والوزير المكلف بالمالية (المادة 12). – عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات، وغرامة من 5000000دج إلى 10000000دج (المادة 136). – عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات، وغرامة من 5000000 إلى 10000000دج (المادة 137).
(تطبق العقوبات والغرامات على الرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون العامون لبنك أو مؤسسة مالية في حالة قيامهم بأية مخالفات)	

المصدر: حورية حمني،**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2005–2006، ص18–21، اعتمادا على القانون رقم (90–10) المعدل والمتمم، والأمر رقم (03–11) والمتعلقين بالنقد والقرض.

ثالثا: تعديلات قانون النقد والقرض 2009– 2010– 2017

1– التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2010:

أبرزت الأزمة المالية الدولية الخطيرة التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في صائفة 2007 اثر سقوط القروض الرهنية وتداعياتها على النظام المالي الدولي، أهمية تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني لحمايته ضد المخاطر بجميع إشكالها، بما في ذلك المخاطر العملياتية التي تبقى جد مرتفعة في النظام البنكي الجزائري. وفي هذا المجال، فقد حاول التعديل الذي ادخل على قانون النقد والقرض في سنة 2010 م (الأمر . 10 04 الصادر في 26 أوت 2010 م)تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية. فقد نص التعديل الذي ادخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر

تقوية أنظمة رقابتها الداخلية. فقد نص التعديل الذي ادخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في :

- التحكم الفعال في أنشطتها والاستعمال الأمثل لمواردها.

- ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية، لاسيما تلك التي تساهم في حماية أصولها وضمان شفافية عملياتها وترك أثارها.

- ضمان موثوقية المعلومات المالية.

- التكفل الملائم بجميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر العملياتية.

بالإضافة إلى ذلك فان تعديل 2010 حمل جديدا فيما يتعلق بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية وتماشيا مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في مجال نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، فقد تضمن تعديل 2010 ضرورة أن تتم المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة (التي يمكن أن تتشكل من مجموعة من المشاركين)51 %على الأقل من رأس المال .

2- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2011 م :

قصد تطوير أكثر الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل بإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف المجلس الدولية، وا النقد والقرض في ماي 1900، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان ويدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار دارته للسياسة النقدية.

3- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2017:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات. لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر. وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 17 /10 المؤرخ في 2017/10/11 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص[1].

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني لاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة.

[1] - **المادة 45 من القانون رقم 10/17** المؤرخ في 2017/10/11.

خلاصة الفصل الأول :

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على النهوض بمختلف القطاعات خاصة منها الاقتصادية من أجل بناء اقتصاد قادر على تلبية جميع الاحتياجات لذلك أدركت سريعا احتياجها إلى نظام مصرفي فعال قادر على دفع وتيرة التطور الاقتصادي وعليه أقدمت الحكومة على تأميم البنوك الاستعمارية وإنشاء بنوك جديدة في ظل نظام التخطيط أقدمت الحكومة على تأميم البنوك ، وتحت ضغط التحولات الحاصلة آنذاك عملت الجزائر على تغيير نمط تسيير اقتصادها وذلك بالاتجاه نحو التفتح الاقتصادي وإصلاح نظامها المصرفي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة خارجيا وداخليا وذلك عن طريق تطبيق جملة من الإصلاحات بهدف تطوير وعصرنه أجهزته، ويعتبر قانون النقد والقرض90-10 خطوة فعالة في الإصلاح البنكي، حيث أدخل عدة تعديلات وهذا ما تطرقنا إليه من خلال هذا الفصل.

الفصل الثاني

أهمية النظام البنكي في ظل الانتقال الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم القطاعات في أي بلد وذلك لما يوفره من مصادر التمويل اللازمة للاقتصاد وما يمثله من أداة هامة لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنموية خاصة في الدول التي تتميز بضعف وجود أسواقها الحالية، وباعتبار الجزائر دولة من دول العالم لا يمكن أن تعيش بمعزل عنه، وادراكا منها لحاجتها إلى جهاز مصرفي حديث باشرت العديد من الاصلاحات المصرفية خاصة بعد الفشل الذي أظهره الجهاز في ظل التوجه الاشتراكي، أين أسندت للبنوك العمومية مهمة تمويل الاقتصاد الوطني وقف مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكان لتمويل مشاريع هذه المخططات الأولوية على حساب مردودية وأرباح البنوك التجارية، التي أصبح دورها يقتصر على أداة ووسيلة التخطيط الحالي فقط، ولم يظهر للسياسة المعتمدة عيوب أو نقائص في ظل الرخاء الحالي إلا بعد ظهور الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 بسبب انهيار أسعار المحروقات هذه الأوضاع الداخلية والخارجية فرضت على الاقتصاد الجزائري الشروع في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق.

يهدف هذا الفصل إلى عرض أهمية النظام البنكي في ظل الانتقال الاقتصادي والذي فرض بطبيعته ضرورة إجراء تقويم لأداء القطاع المصرفي يتميز بالموضوعية والدقة ويستند إلى منهجية علمية، وقاعدة معرفية عميقة بمفهوم تقويم الأداء وأبعاده المختلفة، وذلك في سبيل تطوير وتأهيل القطاع المصرفي لمواجهة هذه التحديات.

المبحث الأول: الانتقال الاقتصادي

إن عملية الانتقال والتحول أصبحت من المسائل التي أخذت الكثير من الاهتمام من طرف الخبراء والمختصين وخاصة بعد نهاية الثمانينات وبداية التسعينات القرن الماضي.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الاقتصادي وأهم شروطه

أولا: مفهوم الانتقال الاقتصادي

الانتقال الاقتصادي (transition economies) له علاقة بعدة مفاهيم منها: الانتقال، التحول، التغيير، الاصلاح ويعني الانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي مخطط قائم على ملكية الدولة إلى نظام اقتصادي ليبرالي يقوم على الحرية واقتصاد السوق وفق مسلحاته ومبادئه مع وتعويض لأسس النظام السابق، بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للانتقال الاقتصادي على" أنه تغيير في البنى الاقتصادية وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتخلي عن الأنشطة الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة رفع الكفاءة الاقتصادية"[1] .

بينما يعرفه اتحاد البنوك العربية على "أنه تحرير وتقليص دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتخطيط المركزي إلى اقتصاد حر قوامه السوق والمناقشة والتجارة الحرة"[2].

-التحول الاقتصادي يأخذ نفس معنى الانتقال لكن التحول يكون في مدة طويلة.

-التغيير الاقتصادي: وهو التفكير أو الحركة من شيء لم يكن موجودا من قبل ويمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا والتغير يعني أوجه كثيرة ويهدف إلى التكيف ومواكبة الانتقال في المؤسسات والبرامج والهياكل ويقترب من الانتقال والتحول.

[1]-الموسوي عبد الوهاب محمد جواد، **الليبرالية والأزمات**، دراسة في الواقع للبلدان المتحولة، دار الجازوري، عمان، الأردن 2016،ص173.
[2]-الموسوي عبد الوهاب محمد جواد، المرجع السابق،ص185.

-الإصلاح الاقتصادي: يمكن أن يكون جزء من الانتقال والتحول الاقتصادي لأنه قد يشمل إصلاحات جزئية أو جذرية أو بعض السياسات أو تغيرات داخل النظام وبدون أن يحدث إخلال بمسلماته.

وإجمالا ليس دائما أن يحدث الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولكن يمكن أن يحدث الانتقال والتحول إلى النظام الاشتراكي أو إلى نظام اقتصادي يجمع بين آليات اقتصاد السوق وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاعات الحساسة أو ما يعرف بالاقتصاد المختلط.

ثانيا: شروط الانتقال الاقتصادي

تتعدد شروط الانتقال وخاصة الاختلالات الهيكلية والعجز والأزمات التي تعرض لها اقتصاد الدولة النامية وحسب إجماع واشنطن لعام 1990 الذي حدد نموذج موحد للانتقال بأن وضع شروط للانتقال منها:[1]

-تحرير الاقتصاد واتباع اقتصاد السوق.

-إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق الوطنية أمام تدفق السلع الأجنبية.

- خوصصة المؤسسات العمومية.

-وضع قوانين لحماية الملكية الخاصة.

إجماع أوصفة واشنطن منها من أعتبرها آلية للسيطرة على خيرات الدول المتحولة أو إلى تريد الانتقال الاقتصادي، كما أن هاته الوصفة حسب تقديرنا لا يمكن تطبيقها على جميع الدول لاختلاف اقتصاديتها وأوضاعها السياسية والاجتماعية.

ويمكن إجمال مستلزمات الانتقال الاقتصادي فيما يلي:[2]

[1]-waldimirandnelfl, économie de la transition la transformation des économies planifiées en économies de marché, beral édition France,2007p23.

[2]-الموسوي عبد الوهاب، مرجع سابق،ص185.

الحرية: تحرير الاقتصاد من كل القيود الحكومية، حرية التجارة الداخلية والخارجية، حرية الدخول إلى الأسواق.

-تثبيت الاقتصاد الكلي.

-الخوصصة

-استقلالية القطاع المالي عن هيمنة الدولة ومنح البنوك المركزية حرية تنفيذ السياسة النقدية مع حرية إنشاء بنوك تجارية والبورصة، (السوق المالي).

-وضع نظام ضريبي

-سن التشريعات لحماية الاقتصاد والملكية والمعاملات الاقتصادية

-تحديد دور الدولة الاجتماعي في مجال الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي وطرق الانتقال

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي هو مجموعة من القواعد الاقتصادية التي تنظم قانونيا لضمان توفير مختلف الحاجيات في المجتمع فيما يخص الإنتاج والاستهلاك وهي تختلف حسب طبيعة النظام المتبع، الاشتراكي أو النظام الحر، أو النظام الاقتصادي المختلط ويمكن أن يكون الانتقال وفق الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والذكاء (البحث العلمي) الذي أصبح عنصر القوة والتطور لدى جميع الشعوب والدول، بينما مكونات النظام الاقتصادي فهي ثلاثة:

1-الحوافز: التي تؤثر على قوة النظام الاقتصادي من عدة عوامل مثل الركود الانتعاش الاقتصادي، النحو والتضخم الاستقرار، الحروب، المناخ المناسب...الخ.

2-الشكل:وهي كافة العوامل المجتمعة مثل كفاءة الموارد البشرية وتناسقها مع العمل والانتاج الصناعي.

3-الطبيعة أو البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والتي تتعلق بطرق تنظيم العمل إضافة إلى المعدات والأجهزة التكنولوجية.

ثانيا: طرق الانتقال الاقتصادي

حسب الخبراء الاقتصاديين توجد طريقتين لعملية الانتقال والتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق ومن خلالهما يمكن تحديد وسرعة وكيفية تطبيق عملية الانتقال وهما:[1]

1-طريقة الصدمة: thérapie de choc

وهي طريقة الانتقال الراديكالية والسريعة بأن يكون الانتقال جدري عن طريق التخلي عن آليات النظام الاشتراكي المخطط والتخلص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطبيق آليات اقتصاد السوق وتحرير

[1]- waldimir andreff,opcit,p50.

الأسعار وخوصصة كل المؤسسات الاقتصادية رغم كلفتها وانعكاساتها الاجتماعية كما حدث في بولونيا وألمانيا الشرقية سابقا.

2-طريقة التدرج:thérapie gradualisme

وتكون عملية الانتقال والتحول إلى اقتصاد السوق عبر مراحل أو بالتدرج أي على مراحل مثل ما حدث في العديد من الدول مثل: المجر، بلغاريا وهناك من يعتبرها أحسن طريقة من أجل النجاح الاقتصادي لأنها تراعي الجوانب الاجتماعية، ومن جهة أخرى تكون عملية الانتقال في هدوء ويمكن تصحيح الاختلالات وتجاوز الصعوبات والأخطاء والتقليل من التكاليف والخسائر في نفس الوقت.

المطلب الثالث: أدوات الانتقال الاقتصادي

الاقتصاد الانتقالي أو الاقتصاد التحولي هو اقتصاد يتحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق[1].

تخضع الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية لمجموعة من التحولات الهيكلية التي تهدف إلى تطوير المؤسسات قائمة على السوق من بين هذه العوامل التحرير الاقتصادي إذ تحدد الأسعار بواسطة قوى السوق بدلا من منظمة تخطيط مركزي، بالإضافة إلى إزالة هذه العوائق التجارية، هناك دافع لخصخصة المؤسسات والموارد المملوكة للدولة وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والمؤسسات إلى تدار بشكل جماعي بشكل مؤسسات تجارية، وإنشاء قطاع مالي لتسهيل استقرار الاقتصاد الكلي وحركة رأس المال الخاص[2].

طبق هذا الإجراء في العين والاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة الشرقية من أوروبا وبعض دول العالم الثالث وجرى القيام بعمل مفصل حول آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- Feige Edgar L (1994) « the transition to market economy in Russia proprety rights'' mass privatization and stabilisation (pdf)مؤرشف من الأصل في 15 أفريل 2012 ص 57-78 اطلع عليه بتاريخ 25 مارس 2022

[2] « perestroika and ruble convertibility » (1991) Feige Edgar L -مؤرشف من الأصل في 28 مارس 2011 اطلع عليه بتاريخ 26 مارس 2022

تتسم عملية الانتقال عادة بتغيير المؤسسات وإنشاؤها، خاصة مؤسسات القطاع الخاص، التغيرات التي طرأت على دور الدولة وبالتالي إنشاء مؤسسات حكومية مختلفة اختلافا جوهريا وتعزيز مؤسسات القطاع الخاص والأسواق والمؤسسات المالية المستقلة[1].

وفي جوهر الأمر يتخلص أحد أساليب الانتقال في إعادة الهيكلة الوظيفية لمؤسسات الدولة من كونها مصدر النمو إلى داعم له، مع القطاع الخاص محركا لذلك. هناك أسلوب آخر للانتقال وهو أسلوب آخر للانتقال وهو أسلوب تغيير الطريقة التي ينمو بها الاقتصاد وممارسة ذلك.

العلاقات بين أسلوبي الانتقال هذين هي الكلي والجزئي بمعناها العام والاقتصادي.

ينبغي أن تشمل اقتصاديات لانتقال الحقيقية كل من التحول الجزئي والتحول الكلي.

نظرا للظروف الأولوية المختلفة خلال العملية الصادرة من التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تستخدم البلدان نموذجا مختلفا للانتقال تبنت بلدان مثل جمهورية الصين الشعبية وفيتنام أسلوب تحول انتقال تدريجي، ولكن روسيا وبعض بلدان شرق أوروبا، مثل جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة، استخدمت نموذجا أكثر قوة وسرعة في التحول.

غالبا ما يستخدم مصطلح (الفترة الانتقالية) لوصف عملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية قبل إنشاء اشتراكية متطورة بالكامل.

مؤشرات الانتقال:

قد يكون وجود حقوق الملكية الخاصة هو العنصر الأساسي لاقتصاد السوق وبالتالي فإن

تطبيق هذه الحقوق هو المؤشر الرئيسي لعملية الانتقال.

[1] -Falke mike, comunity interest an inrolvency objective in transition économies. نسخة محفوظة

المكونات الرئيسية لعملية الانتقال هي:

***التحرر إلغاء القيود:** عملية السماح بتحديد أغلب الأسعار في الأسواق الحرة وخفض العوائق التجارية التي أوقفت الاتصال مع هيكلية الأسعار في اقتصاديات السوق العالمية.

***استقرار الاقتصاد الكلي:** السيطرة على التضخم وتخفيضه بمرور الوقت، بيع الانفجار الأولي للتضخم المرتفع الذي يأتي بعد التحرير وإطلاق الطلب المكبوت، تفرضت هذه العملية الانضباط في السياسية المالية والنقدية والتقدم نحو ميزات مدفوعات مستدام [1].

***إعادة الهيكلة والخصخصة:** إنشاء قطاع مالي قابل للاستمرار وإصلاح المؤسسات في هذه الاقتصاديات لجعلها قادرة على إنتاج السلع التي يمكن بيعها في الأسواق الحرة وتحويل ملكيتها إلى أيدي القطاع الخاص.

***الإصلاحات القانونية والمؤسسية:** إعادة تعريف دور الدولة في هذه الاقتصاديات وترسيخ سيادة القانون وتقديم سياسات منافسة ملائمة[2].

طور البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (ebrd) مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية[3]، أنشئ نظام التصنيف أصولا في تقرير المرحلة الانتقالية لعام 1994 الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ولكنه نقح وعدّل في تقارير لاحقة مؤشرات الانتقال الشاملة للبنك الأوروبي إعادة البناء والتنمية هي:

1-Aristovnic alxander « the determionants & excessiveness of current account deficits in estern europe and the former soviet union pdf, William davinson institute 20 جامعة ميشيغان مؤرشف من الأصل في يوليو 2011 اطلع عليه بتاريخ 05 افريل 2022

2-Transision economies an imf prespective on progress and prospect, IMF, 09 مؤرشف من الأصل في مارس 2009 اطلع عليه بتاريخ 07 افريل 2022.

1-Feige Edgar L « perestroika and ruble sosialiste prevatisation'' نسخة محفوظة على موقع باي باك شين Comparative economics 1990 .

- الخصخصة واسعة النطاق الشاملة.

- الخصخصة على نطاق صغير

- الحوكمة وإعادة هيكلة المؤسسات

- تحرير الأسعار

- نظام التجارة والنقد الأجربي

- سياسة المناقشة

- الإصلاح المصرفي وتحرير سعر الفائدة

- أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية

- إصلاح البنية التحتية[1].

2-Padma desai, The soviet economy problems and prospect, 1990, oxford: basil blackwell, pp 164

المبحث الثاني: الانتقال الاقتصادي في الجزائر

أتى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حجم التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لغوي السوق وسياسات التحرير.

المطلب الأول: التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق(90-2001)

لقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع مما يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حماية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة.

وعقب ذلك اتخذت الحكومة عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية وامتلأت درجة أكبر من التحكم في السياسة الحالية إذ قامت بتحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي مع الحكام بإنشاء نظام جديد لسعر الصرف حيث أصبح تحديده يخضع لقوى السوق، وفي نفس المجال قامت السلطات العمومية بإصدار القانون اللازم لإخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق وظروف المنافسة وبما يسمح ببيع بعض وحداته للقطاع الخاص هذا ويعتبر تحرير الأسعار والتجارة الخارجية فضلا عن تسهيل موافقات الاستثمار من الموضوعات التي تم ومازال يتم تدعيمها بشكل كبير من الآن وفي إطار الإصلاحات التزمت الدولة بالتكفل

بالانعكاسات الاجتماعية التي كان متوقعا ألا تخلو منها مثل هذه التعديلات خاصة على فئات الدخل المحدود.

وبناءا على ذلك، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لما تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق تم إعادة جدولتها اعتبار من 1994. ويبقى أن نعرف إذا استطاعت هذه التدابير المتخذة من دعم الإقلاع الاقتصادي المنشود.

أولا: برامج التحول الاقتصادي في الجزائر

1-الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي: نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي.

حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 03 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1987 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9ملايير دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار سنة 1993[1]، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منها على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على المضيء في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلف البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية

[1]-عبد الوهاب كيرامانن، **الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي**، الملحق الثاني، تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر،ص21.

والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"[1].كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

2-الاتفاق مع نادي باريس: توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الجهوية المعينة، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية، والتزاماتها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية فبضوء الحدود الممكنة والجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة.

3- **الاتفاق مع نادي لندن:** إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية متصلا بنادي باريس، فإن الديون الخاصة (البنكية) تم معالجتها في نادي لندن، إذ يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك)، وفي هذا الإنذار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة الديون الخاصة في (أكتوبر 1994) لدى هذا النادي وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا ثم انتقلت لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، ترأسها الشركة العامة الفرنسية ويقف وراءها اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر وبعد مفاوضات شاقة تم اتفاق إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان وجويلية 1996 وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفتة مابين مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1999[2]، وهذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة لأن جزء منه يشتمل الديون التي كانت موضوع إعادة تحويل سابقة.

[1]-التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة 1990،ص354.

[2]-عبد الوهاب كيرامان، الملحق الأول، مرجع سابق،ص15.

ثانيا: السياسات الاقتصادية المتبعة

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا كثيفا من أجل إعادة النظر وتعد سياساتها الاقتصادية فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالوقوف مع قوى السوق حتى تؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ومجموعة ثانية من هذه السياسات التي تبنيها بالإتفاق مع البنك الدولي وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حريم بالكفاءة الديناميكية وانخفض من سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي إلى الاختلالات وتمنع الحوار وتقلل من قدرة القطاع الخاص

1-السياسة النقدية

2-إصلاحات الصرف الأجنبي

3-سياسة الميزانية

4-تحرير التجارة الخارجية

5-تحرير الأسعار

6-ميزان المدفوعات: خدمة الدين الخارجي، الاحتياطات الدولية

7-الخوصصة وإصلاح القطاع العام

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري (2001-2021)

مع بداية القرن الواحد والعشرون شرعت الجزائر في تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا هذه السياسة التي أطلق عليها تسمية "الانتعاش الاقتصادي" ذات التوجه الكينزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ أربعة برامج تنموية

1-برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2024)

2-البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009)

3-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

4-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري (2001-2009)

1-الوضعية الاقتصادية:

مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي: هي سياسة مالية إتفاقية توسعية من خلال تنفيذ برامج استثمارية عمومية (من طرف الحكومة الجزائرية) تمتد خلال الفترة (2001-2019) عبر أربعة مخططات وتستهدف هذه الاستثمارات التحسين من المجالات التي تمس حياة الفرد والمؤسسة كالتالي:

-تحسين مستوى معيشة الأفراد (السكن-التعليم-الصحة-النقل...)

-تحفيز وتطوير الجهاز الإنتاجي (العمومي والخاص)

-مكافحة البطالة، وزيادة نسب التشغيل.

-تحسين مستوى النمو الاقتصادي

ب–فلسفة الانعاش الاقتصادي (الخلفية النظرية): تجد هذه السياسة أصلا لها في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الاتفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري قد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب ما ينجم عنه زيادة في التشغيل ورفع النمو الاقتصادي).

2–الوضعية المالية والنقدية:

أ–مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004): أقر هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار واعتبر أنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم أنذاك قبل إقراره والذي قدر ب11.3 مليار دولار وهذا المخطط وجه أساس للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل التفاعلية تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية سلسلة من الإجراءات الخاصة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية.[1]

ب–مضمون البرنامج لتكمين لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005–2009)

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الانطاق إلى شرع في تطبيقها بداية سنة 2001 خصوصا مع استمرار تحسين الوضعية المالية السائد عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب ب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار في شكله الأصلي.

[1]–نبيل بوعليج، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 2013، 9، ص ص 42 53.

ثانيا: وضعية الاقتصاد الجزائري (2010-2021)

الوضعية الاقتصادية:

أ-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): في ظل الظروف المالية الملائمة للبلاد يأتي هذا البرنامج استكمالا لجهود التنمية المبذولة انطلاقا من سنة 2001 وتعزيزا للمكاسب المحققة في مختلف المجالات.

ب-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرنامج السابقة وقد شرع في تنفيذه مطلع سنة 2015، من خلال فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النحو (2015-2019)[1].

2-الوضعية المالية والنقدية:

أ-مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): خصص لهذا البرنامج التنموي مبلغ 21.214 مليار دينار جزائري وهو مايعادل تقريبا 286 مليار دولار ويشمل هذا البرنامج شقين أساسيين:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إيجارها وبالخصوص في مجال السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج مايعادل 130 مليار دولار.

-اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار[2].

[1] صافي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النحو الاقتصادي (2001 - 2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستقيم، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، يومي 11 – 12 مارس 2013، جامعة سطيف ص9.

[2] ج ج د ش الرسوم التنفيذي رقم 15 -205 مؤرخ في 27 يوليو سنة 2015 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد االنمو الاقتصادي 2015 – 2019، الجريدة الرسمية، عدد 41، الصادرة في 29 يوليو 2015.

ب–مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019): خصصت له ميزانية اجمالية قدرها 262 مليار دولار.وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار[1].بينما بلغت ميزانتي 2015 و2016 على التوالي 4079.6 مليار دج ثم 1894.2 مليار دج[2].

المطلب الثالث: حصيلة انتقال الاقتصاد الجزائري

على الرغم من البحث عن الفعالية من خلال التدخلات العمومية أثناء الاصلاح بالذهاب إلى المزيد من السوق إلا أن النتائج الاقتصادية والأثر على أداء الصناعة كان دون ماهو منتظر.

فيما يتعلق بالنمو، فالسوق الوطنية مازالت بعيدة عن قدراتها وذلك بالنظر إلى ما تم صنعه من استثمارات عمومية، خلال أكثر من عشرية من زمن التعافي من آثار التسعينات[3].المشكلة بالنسبة لصندوق النقد الدولي ترتبط بمسألتين الاستعمال الفعلي لموارد القطاع العام ثم وضع أسس إصلاح تخدم تطوير القطاع الخاص وتحسين المردودية في الاقتصاد في سنة 2009 مثلا بلغ الناتج الداخلي الخام 160 مليار دولار بالأسعار الثابتة ساهم فيه قطاع المحروقات 72 مليار دولار وقطاع المؤسسات ب 35 مليار دولار، وباقي القطاعات ب 53 مليار دولار[4].وهو ما يعني أن مستوى خلق الثروة من قبل المؤسسات لا يتعدى حوالي 22 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمستوى الانفاق العام فقد بلغ حوالي 500 مليار دولار في 10 سنوات (2004–2014) وهو ما يقارب ب 50 مليار دولار سنويا في كامل الفترة وإذا أخذنا مستوى خلق الثروة لعام 2009 فإن

---

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، "أثر الوةارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري" مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد 5، 2017 ص 338.

ج ج د ش، القانون رقم 14 – 10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 الجريدة الرسمية، عدد 78 الصادرة في 2014/12/31

[2] ج ج د ش قانون رقم 15–18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 31، الصادرة في 2015/12/31.

[3] Internatuonal montary fund, algeria, 2013 article 4, consultation, country report, N14/32 feb, 2014, P21

[4] Abderrahmane Mebtoul « in le devloppement economique de l'algerie » opcit, p p 56 57.

إنفاق 1 دولار قد نتج عنه 0.7 دولار كمردودية، أي أن الوضعية هي حالة تبذيرللموارد وحسب دراسات أكثر تتساؤها فإن كل دولار منفق لا يتم استرجاع سوى 0.3 فقط[1].وفي مثل هذه الظروف يصبح من الصعب على الاقتصاد تحديد قدراته في وقت تحتاج الدولة إلى ذلك بإلحاح بما يضمن الحفاظ على مستوى من الإنفاق الرأسمالي العمومي من خلال السنوات القادمة، وهو أكبر تحدي مستقبلي تواجهه البلاد.

التحدي الثاني الذي يواجهه الاقتصاد يتمثل في بناء قواعد التنافسية: خارج القطاع المحروقات، فالبرغم من بلوغ مستوى الاستقرار في التوازنات الحالية الكبرى، إلا أن الاقتصاد يبقى غير متنوع ويخضع لصدمات سعر البترول كما أنه يسجل مستويات عالية نسبيا للبطالة. وعلى الرغم من أسعار الطاقة المنخفضة داخليا وتراجع قيمة الدينار، إلا أن ذلك لم يغير من واقع عدم تنافسية الإقتصاد مما يساهم في تخلف القطاع الإنتاجي.

صفة أخرى تميز السوق الجزائرية كون أن إنجاز الاستثمارات الجديدة، يتطلب وقتا طويلا وكذا تكاليف إدارية أخرى تعد الأسوأ في المنطقة التي تنتمي إليها من بين أهم عناصر التكلفة، يلاحظ أن تكاليف وحدة العمل ارتفعت ب 50 بالمائة خلال الفترة 2005-2010 بما يتعدى ما تم تسجيله في المتوسط من أرباح كمردودية إضافية، في نفس الفترة. فزيادة الأجور فاقت زيادة المردودية في الجزائر يضاف إلى ذلك ارتفاع التكاليف عند الاستيراد والتصدير، وكذا تكاليف قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتخلفه، وارتفاع تكاليف النقل وهكذا يظهر أن الجزائر مازالت في حاجة إلى إعادة بناء قاعدتها الاقتصادية التنافسية لسوقها الداخلية.

لقد أدى الاتجاه نحو اقتصاد السوق إلى هيكلة هشة للسوق الوطنية ببروز عدد من المشاكل:

[1] Abdelhak Lamiri, « de l'effcasité de la dépanse publique et de la croissance economique en l algrie, in qutidien lawatan de 14/07/2014.

أولا: مشكلة اختلال هيكلة المؤسسات، حيث أن أكثر من 95 بالمائة منها، 90 صغيرة الحجم، مما يجعل أن القدرة الاستيعابية الوطنية للمشاريع الكبرى المسجلة في مختلف المخططات ضئيلة ذلك أ تلك المؤسسات مقصاة من إمكانية المشاركة في الإنجاز لعدم كفاية قدرتها جراء ضعف حجمها.

ثانيا: مشكلة تحول المؤسسات الوطنية المنتجة إلى الاستراد وذلك للمصاعب التي تواجهها في تحقيق الربحية من نشاطها، وكذا للإستقطاب الذي يلعبه تحقيق الأرباح الفورية من ممارسة التجارة (الاستراد أساسا).

ثالثا: مشكل الإغراف (dunping) الذي تعاني منه السوق الوطنية نتيجة شراء منتجات رديئة، ذات منشأ غير رسمي يجعلها ذات تنافسية حصرية، أدت إلى توسيع قدرات الاقتصاد الموازي والتالي إلى انحصار القدرات الانتاجية الوطنية .

رابعا: مشكلة الاحتكار ونشوء مجموعات الضغط فمن جهة، بقيت السوق في أجزاء هامة منها، تحت سيطرة الاحتكارات الطبيعية للدولة، مثل شركات القطاع الطاقة، وما ينجم عن ذلك من سوء تغطية حاجيات الأفراد والمؤسسات حيث يسبب نقص المنتوج الوطني بصورة دورية، منتجات مثل الوقود والمستنقعات النفطية مثل الزيوت، مما يدفع إلى تعميق للاستيراد أمام منتجات شركات دولية كبرى سيطرت مع الوقت على المزيد من الأنصبة في السوق.

خامسا: كما عرفت السوق بروز صيغ للسيطرة، أصبحت تضر بإمكانية استقرارها فغالبا ما يلاحظ اتجاه أسعار المنتجات المستوردة نحو التماشي مع اتجاهاتها عندما تسير نحو الارتفاع، من حيث أنها لا تأخذ نفس الاتجاه إذا ما تراجعت في الأسواق الدولية.

سادسا: وهنا تطرح مشكلة وظيفة التنظيم التي يجب أن تظلع بها الدولة بكفاءة في اقتصاد السوق، الشيء الذي يمثل نقصا واضحا في الأداء نتيجة التجربة الحديثة لتدخل الدولة في اقتصاد حر،وكذا نتيجة عمل مجموعات الضغط المدافعة عن حصتها في السوق، ومن خلالها عن حصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثلها.

المبحث الثالث: مكانة النظام البنكي في عملية الانتقال الاقتصادي

يعتبر النظام المصرفي المتطور ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، تنبع أهمية هذا النظام من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد مثل: تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع ومنع القروض ومراقبة مدراء الأعمال (أصحاب المشاريع الذين يفترضون من المصارف) وتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للنظام البنكي

تعتبرالخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي للإقتصا من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، وبدونها لايستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا تطون الطلب على خدمات الجهاز المصرفي في مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية ذلك يمكن القول نه كلما اتسعت حدود التنمية الاقتصادية زادت الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي أكثر تطورا وأسع خدمات.

أولا: أهمية النظام البنكي في الاقتصاد

يعرف الجهاز المصرفي على أنه: " المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد"[1].

وهناك من يرى بأن "الجهاز المصرفي يعتبر مجموع الأدوات والهيئات والأسواق وطرق التنظيم، والتي تسمح بتحقيق العمليات المالية وإجرائها سواء في محيط اقتصادي محلي أو دولي"[2].

وبالتالي يمكن تعريف الجهاز المصرفي بأنه ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل

[1] عبد الحكيم الشرقاوي: العولمة المالية وامكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2004، ص16.

[2] Marc Flandereau « le debut de l histoitre : globalisqtion financiere et relation inetnationales, 2000, site : http://www.ifri.org p676 page consuté 15/08/2009

الأساسالإئتمانيللإقتصاد الوطني، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة.

فالجهاز المصرفي هو الجهاز العضلي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع أو في هذا الإطار يمكن القول أنه طبقا لنظرية النظم فإن الجهاز المصرفي هو نظام مفتوح ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1): الجهاز المصرفي في نظام مفتوح

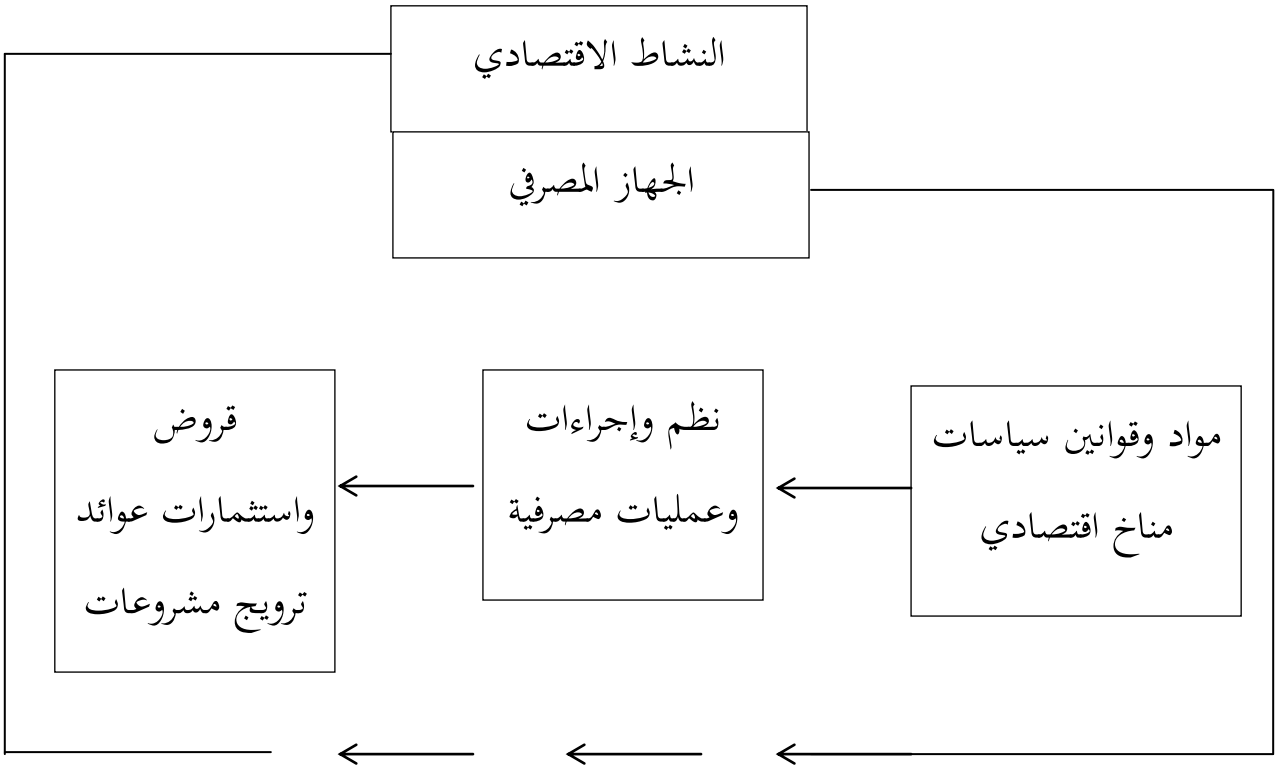

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2013،ص22.

يتضح من خلال الشكل أن الجهاز المصرفي موارد من النشاط الاقتصادي في إطار مجموعة من الموارد والقوانين والسياسات ومكونات المناخ الاقتصادي والسياسي بصفة عامة، وفي ظل النظم والاجراءات تتم العمليات المصرفية المختلفة وتخرج في شكل قروض واستثمارات وعوائد وترويج مشروعات لتصب مرة أخرى في النشاط الاقتصادي الذي يصب بدوره في الجهاز المصرفي وهكذا،

ثانيا: دور النظام البنكي في الاقتصاد

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتادية في البلد فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي حتى أصبح المصرف مؤسسة لايمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي نظرا للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة لتنمية من خلال قيامها بتقديم الخدمات التالية:

1-تجمع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة، فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب، وودائع توفير، وودائع لأجل، أما المصارف الاسلامية فتنظم عملية قبول الودائع بالطريقة الشرعية.

2-تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتساعد على زيادة المشروعات في البلد وتوسع القائم منها وزيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكلة البطالة ورفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع.

3-تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل الغير مباشر بفتح اعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التنمية من أجل استيراد الآلات، وتحويل حصص التعليم وغيرها.

4-المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأسمال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.

5-المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية وشركات النقل والشركات السياحية والعقارية، إذ تحتاج مثل هذه المنشآت إلى أموال ضخمة لا يستطيع بنك واحد أن يقدمها، أو قد لا يستطيع تحمل مخاطرة إقراضها هذا المبلغ، خاصة أن المصارف المركزية لا تسمح لبنك أن يمنح قرضا كبيرا لعميل واحد دون موافقة، ولذا تقوم المصارف بالاشتراك في منح القروض الكبيرة.

6-تسهيل إجراءات التحولات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.

7-حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي وبطاقات الائتمان غيره من أدوات الدفع المستحدثة.

8-تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

المطلب الثاني: التحولات البنكية العالمية وضرورة مسايرتها

تشهد الساحة المصرفية والاستثمارية الدولية تغيرات كبيرة ومتعددة تتميز بشدة التعقيد والمنافسة والانفتاح الكبير للأسواق والانتاجات الضخمة من جهة، والتحالفات الاستراتيجية والتكتلات الاقتصادية من جهة أخرى، وتطور متسارع في عولمة وتحرر الأسواق المالية، ناهيك عن التغير في طبيعة العمل المالي والتكنولوجية المستخدمة، وأدوات التحويل والعمليات المصرفية والاستثمارية والتجارية وغيرها.

والجزائر كغيرها من الدول ينبغي عليها تعزيز قدرة مؤسساتها المصرفية والمالية لمواجهة عوامل منافسة والمخاطرة، خاصة وهي تستعد للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يترتب عن هذا الانضمام من الالتزام بجميع الإتفاقيات والتي من أهمها تحرير الخدمات المالية والمصرفية، الأمر الذي يجعلها تواجه انعكاسات تتمثل في تحديات مستقبلية أمام النظام المصرفي الجزائري.

ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على النظام المالي والمصرفي الجزائري البحث عن الآليات والاستاتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها في ظل اتجاه نحو المزيد من عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية أو مايسمى العولمة المالية.

تعتبر العولمة المالية ظاهرة من الظواهر التي اتضحت ملامحها في العشرية الأخيرة من القره العشرين بمالها من انعكاسات ايجابية وسلبية على الدول، وتتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية قصد السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتوسع والنماء في مختلف أنشطتها.

ولقد تبنت معظم الدول العالم جملة من الاصلاحات لتسهيل الاندماج في الاقتاد العالمي، وذلك بالتخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات الاقتصاد السوق والتي اشتملت على عدة قطاعات ومن بينها القطاع المالي والمصرفي، حيث تبنت الجزائر في أوائل التسعينات من القرن الماضي هذه الاصلاحات بهدف تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة.

تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطر في رأس المال، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال بدون قيود بين الدول على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي.

أولا: مفهوم العولمة المالية وأسباب ظهورها

إن مهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، ولكن يمكن إدراج تعريفين مهمين:

يعرفها "عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي": على أنها الانفتاح بدون حدود أو شروط على نشاط رأس المال الدولي الخاص، والقيام باستثمارات مالية كالمتاجرة في العملات والأوراق المالية التي تتخذ من سوق رأس المال مركزا لها[1].

التعريف الثاني يعرفها mare flandreau : بأنها درجة التكامل المالي العالمي أي التسهيلات التي تقدم لدولة ما للحصول على التمويل من رأس المال العالمي، وتمكن درجة التكامل المالي من اللجوء إلى الإدخار الدولي وقياس درجة ارتباطه مع الاستثمار المحلي للبلد بتاريخ معين، وحينئذ يمكن معرفة درجة التكامل المالي الدولي[2].

-ترابط قوي إذا كانت هناك قيود على الادخار المحلي ضعيفة.

-ترابط ضعيف إذا كانت هناك قيود على الادخار قوية.

[1]-عبد الحكيم الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،مصر،2004،ص16.

[2] Marc Falndreau le debut de l histoire : globalisation financiere et relation international, 2000, site ; http://www.ifri.org consulté le 15/08/2009

من خلال ماسبق يمكن صياغة تعريف شامل للعولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يفترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد.

خصائص العولمة المالية:

إن العولمة المالية جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها:[1]

-تلعب العولمة المالية دور أساسيا في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة من خلال المديونية الخارجية.

-استخدام عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة من أجل التغطية والحماية من الأزمات.

-ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار بدءا من لندن إلى بقية الدول الأوروبية.

-إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التحويل.

-حرية تحرك رؤوس مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد والتي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.

-تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية، وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية.

-يمكن الاعتماد على طرق الاستثمار الأخرى كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة وإقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2002،ص22.

تمكن من الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.

-تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير.

المطلب الثالث: الاتجاهات المعاصرة لتطور النظام البنكي

لقد كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء وأعمال البنوك.

ولقد تركزت تلك التغيرات في مجالات عديدة كالاتجاه نحو الصيرفة الشاملة وزيادة عمليات الاندماج المصرفي والانتقال إلى خوصصة البنوك العامة، وكذلك مواكبة البنوك للمعايير العالمية، وتزايد دور البنوك في السوق المصرفي في ظل تصاعد الثورة التكنولوجية، واحتدام المنافسة بين البنوك وتحرير المعاملات المالية والمصرفية وضمت هذه الظروف والتحولات العميقة التي تشهدها البيئة المصرفية انعكست آثارها بشكل قوي على أعمال البنوك حيث أصبحت بمثابة تحديات استراتيجية تتطلب المواكبة والتجديد من ناحية التنظيم والرقابة للارتقاء بالأداء البنكي وعليه مما تقدم يوجد أربعة اتجاهات تنظيمية للبناء المصرفي للبنوك وهي: الاتجاه نمو البنوك الشاملة، والاندماج المصرفي والخوصصة المصرفية واتجاهات أخرى رقابية من ناحية المقاييس العالمية لممارسة العمل المصرفي بمواكبة معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال.

أولا: اتجاه إلى البنوك الشاملة

لقد كان للتغيرات الاقتصادية المصرفية انعكاس واضح على أداء البنوك كالاتجاه نحو البنوك الشاملة تماشيا مع التطورات الراهلة، فالصيرفة الشاملة هي تنظيم مصرفي حديث اعتمدته البنوك للخروج من الاطار التقليدي للأعمال وتحرير النظام المالي والمصرفي من القيود التنظيمية والتشريعية.

مفهوم البنوك الشاملة: تعرف البنوك الشاملة على أنها "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع المصادر التمويل وتعبئة أكثر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي بجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة[1].

إن هذا التوجه لإقامة البنوك الشاملة الذي يعتمد على فلسفة التنويع ينطوي في مضمونه على الحماية للبنوك من المخاطر المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها من خلال الانفتاح على مجالات واسعة على كافة القطاعات والإلمام بكل الخدمات وهو مايحقق الأمان المطلوب للبنك.

فضلا عن ذلك أن الاتجاه إلى تنويع الخدمات والأنشطة المصرفية يدفع بالبنك إلى التعامل بالأدوات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية مما يجعله في قوى المناقشة للبنوك الأخرى وبناء عليه تعد الصيرفة الشاملة بلورة أو تطور لمفهوم العولمة المصرفية أوجدتها الظروف البنكية والتطورات العالمية في شكل تنظيمي جديد خارج عن الاطار التقليدي للأعمال المصرفية.

2-البنوك الشاملة من الناحية التنظيمية: تعد البنوك الشاملة من أحدث ثمرات التطوير في الصناعة البنكية وكقضية استراتيجية هامة في ظل مرحلة التحول والاصلاح الاقتصادي، وعلى هذا الأساس ندرج ثلاث تنظيمات أو أليات في تحكم التحول إلى البنوك الشاملة وهي:[2]

***التنظيم الأول**: يتم عن طريق تحول بنك تجاري أو بنك متخصص إلى بنك شامل .

التنظيم الثاني: يتمثل عن إنشاء بنك شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة راعية، وقادرة ذهنيا لتكون مبتكرة ومحددة وارسالها إلى مصارف شاملة بالخارج للتدريب على أعمالها.

التنظيم الثالث: يجمع بين التنظيم بين التنظيمين السابقين من خلال دمج تدريبي لخدمات وعملاء بنك معين أو شراء عقارات في الاستغناء عنها.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها، إدارتها**، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر،2000،ص19.

[2]-طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**،الجزء1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ص 204-203.

ثانيا: الاندماج المصرفي

مع تسارع وتيرة عولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية سعت البنوك إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقة من خلال حركات التجمع والاندماجية لمواجهة المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متكاملة.

1-تعريف الاندماج المصرفي: يمكن تعريف الاندماج " marger" على أنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد[1]. وتعرف أيضا أنه " تلك العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة على استقلالية ويدخل البنك الدامج ويصبح مصرفا واحد.[2]

2-مراحل الاندماج المصرفي: يحتاج البنك التنظيمي لعمليات الاندماج بين البنوك إلى دراسة متأنية واستراتيجية محددة الأهداف وإجراءات مرحلية توضحها في مرحلتين أساسيتين كما يلي:[3]

أ-المرحلة التمهيدية: تتضمن وضع تصورات أولية وإعداد خطة لعملية الاندماج "بروتوكول الاندماج" وتحديد دواعي الاندماج وأغراضه ومحدداته بالاضافة إلى تقدير قيمة أصول وخصوم البنك المندمج والحدود الديناو القصوى لسهر شراء البنك المندمج مع لعديد الأسلوب الذي يتم به الاندماج.

ب-المرحلة التنفيذية: ويقصد منها الطريقة النهائية التي سيتم بها مشروع الاندماج المصرفي من حيث كونه دمج أو إستحواذ.

[1]-طارق عبد العال حمادا، **اندماج وخصخصة البنوك**: ج3، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر 1999،ص5.

[2]-بوزعرور عمار، درواسي مسعود، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية،حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر،2004،ص138.

[3]-طارق عبد العال حماد: مرجع سابق،ص41.

ثالثا: الخوصصة المصرفية

إن موضوع الخوصصة أضحى من المتغيرات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي أمام زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي للدول وبالتالي أصبح خوصصة البنوك محددا رئيسي للتطورات التي تعيشها النظم الاقتصادية في هذه الدول مما فرض على البنوك ضرورة الاهتمام بهذا التنظيم بما له من تأثير واضح على اقتصاديات البنوك في الوقت الحاضر والمستقبل.

مفهوم الخوصصة المصرفية: لقد تعددت المفاهيم لمصطلح الخوصصة بتعدد الاتجاهات الاقتصادية حيث تعرف على أنها:

"مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق" ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية"[1].

فالخوصصة تعني منح القطاع الخاص دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال طرق متعددة تتضمن نقل الملكية والمشاركة فيها، وعلى هذا الأساس فإن "الخوصصة لها ذاتيها الخاصة ويجب التعامل معها بآليات خاصة تناسب البيئة المصرفية والأوضاعع المصرفية لتلك البنوك"[2].

رابعا: معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال

في ضوء ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات هامة ذلك فرض على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير لمواجهة المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، وكان أهم ما سجل في هذا السياق هو تشكيل لجنة بازل المصرفية كآلية لمواجهة التحديات أمام البنوك.

1-التعريف بلجنة بازل المصرفية:هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة group of ten وذلك عام 1988 تحت إشراف بنك التحولات الدولية بمدينة لجنة بازل بسويسرا،

[1]-أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة** الدار الجامعية الاسكندرية،مصر 2002،ص25.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003،ص206.

وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والاشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية وتشكلت من ممثلين عن مجموعة العشر وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، لكسبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1]–سليمان ناصر، **النظام الجزائري واتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع التحديات.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن للجهاز المصرفي دور هام في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات المختلفة من جمهور المتعاملين معه، والعمل على توجيهها إلى المجالات المختلفة الاستثمار، كما يعمل على توفير فرص العمل وتقديم مختلف الخدمات المصرفية، وهذا ما يؤدي به إلى المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري عرف العديد من الاصلاحات كان الهدف منها تقوية دوره في الاقتصاد الوطني، حيث لايمكن حدوث تنمية اقتصادية بدون هذا الجهاز لكن في ظل التطورات المعرفية الحديثة، لم تعد هذه الاصلاحات لها أي دور في تطوير وتحديث الجهاز المصرفي الجزائري وبالتالي القيام بدورها الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموال.

ولقد تطرقنا إلى الاتجاهات الحديثة للنظام البنكي والتي تشمل دورة في تبني استراتيجية جديدة تهدف إلى التكيف مع هذه الاصلاحات من جهة وزيادة القدرة التنافسية من جهة أخرى، مثل التوجه نحو الاندماج المصرفي لتعزيز القدرة التنافسية للبنوك المصرفية الجديدة.

حيث يستنتج عن هذا الاندماج قوة اقتصادية متصاعدة والاتجاه نحو تحقيق الجودة الشاملة التي أصبحت مطلبا هاما من أجل تحقيق المزيد من السرعة والفعالية وتحقيق التطوير والتحسين والابتكار والانجاز لتحسين القدرات نحو التحول إلى بنك شامل، والاتجاه نحو البنوك باتفاقيات مدروسة بغرض تطويرها وتنويع نشاطها لخدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي بالنسبة للجزائر.

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر 2015 – 2021

تمهيد:

يعد القطاع المالي والبنكي من القطاعات الهامة في الجزائر التي تؤدي دورا تمويليا مهما في النشاط الاقتصادي من خلال توفير كل الاحتياجات المالية والتمويلية لمختلف المؤسسات التي تعمل جاهدة على تغطية احتياجاتها المالية عن طريق مواردها الداخلية، إضافة إلى هدا يلعب الجهاز التنظيمي البنكي دور هام في الاقتصاد، حيث سنتطرق إلى مؤشرات وإحصائيات من خلال هذا المبحث تبين مدى أهميته.

وقد تأكد دور النظام البنكي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم للاقتصاد الوطني حيث لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته بدون نظام بنكي، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مؤشرات وإحصائيات تبين مدى أهميته.

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للبنوك الجزائرية 2015–2021

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول. إذ يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، ويعتبر إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول.

المطلب الأول: أهمية النظام البنكي الجزائري

إن الاهتمام بهيكل القطاع البنكي لا يخص الدول النامية فحسب، وإنما تركز هذه الأخيرة على بنية القطاع البنكي لتفعيل آليات تحويل الموارد المالية داخل السوق المالي ولتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وهو ما يفرض تبني قواعد تنظيمية أشد صرامة في القطاعات البنكية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وذلك ما يفرض رقابة إشرافية على النظام المالي من أجل تحقيق السلامة البنكية، انطلاقا من هيكل بنكي متنوع ومترابط.

أولا: تركيبة النظام البنكي الجزائري

1– البنك المركزي:

والذي عرفه القانون 03–11 المؤرخ في 26أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض في المادة 09 على أنه:"مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."والذي يسمى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر، والذي يديره مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وتتمثل أهم صلاحياته في:[1]

– ضمان استقرار الأسعار باعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية والسهر على ضمان الاستقرار النقدي والمالي بهدف دعم النمو الاقتصادي.

1– المادة 35 ،36 مكرر، 38 من الأمر 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ،الجريدة الرسمية، العدد 50 ،1 سبتمبر 2010، ص 1.

– إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر ومطالبة جميع الأطراف المعنية بتزويده بجميع المعلومات والإحصاءات التي يراها ضرورية لهذا الغرض.

– إصدار العملة النقدية وذلك ضمن شروط التغطية المتمثلة في: السبائك الذهبية، النقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة وسندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم.

كما تتمثل أهم عمليات بنك الجزائر في[1]:

– القيام بكل العمليات على الذهب سواء كانت بيع أو شراء أو الاقتراض أو الرهن.

– القيام ببيع أو شراء أو خصم أو إعادة خصم كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية.

– منح تسبيقات للبنوك لمدة أقصاها سنة.

– يمكن التدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح التسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.

2– البنوك التجارية:

حسب المادة 70 من القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بالعمليات المنصوص عليها في المادة 66 إلى 68 على أساس أنها تمثل مهنته العادية المتمثلة في:[2]

– تلقي الأموال من الجمهور لاسيما الودائع.

– منح القروض.

– توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن.

1– المواد 39-46 من الأمر 03-11، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003، ص 8.

2– الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي و البنكي**، مرجع سابق، ص 355.

3– المؤسسات المالية:

هي كل المؤسسات التي لا يمكنها تلقي الودائع من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، مع إمكانية قيامها بسائر العمليات الأخرى، ويمكنه للمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الآتية:[1]

– عمليات الصرف وعمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.

– توظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها.

– الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات.

الشكل (3–1) بنية القطاع البنكي في الجزائر

المصدر: طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، **تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07– العدد 02، جوان 2019، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 83.

1– المادة 71 من الأمر 03–11، مرجع سابق، ص 12.

يمثل الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي للنظام البنكي من حيث النسبة المئوية لكل من، المؤسسات المالية، البنوك الخاصة، والبنوك العمومية بالنسبة المئوية بحيث تبلغ نسبة المؤسسات المالية في الجهاز البنكي لسنة23.08 لسنة 2009 مقابل 31.08% لسنة 2017، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة التي بلغت 53.85%لسنة 2009، مقابل 48.28% لسنة 2017، والبنوك العمومية بلغت نسبة 23.08% لسنة 2009مقابل 20.69% لسنة 2017.وهنا يتبن أن نسبة الودائع لأجل تتغير مع مرور السنوات.

الشكل رقم (3–2) هيكل النظام البنكي الجزائر

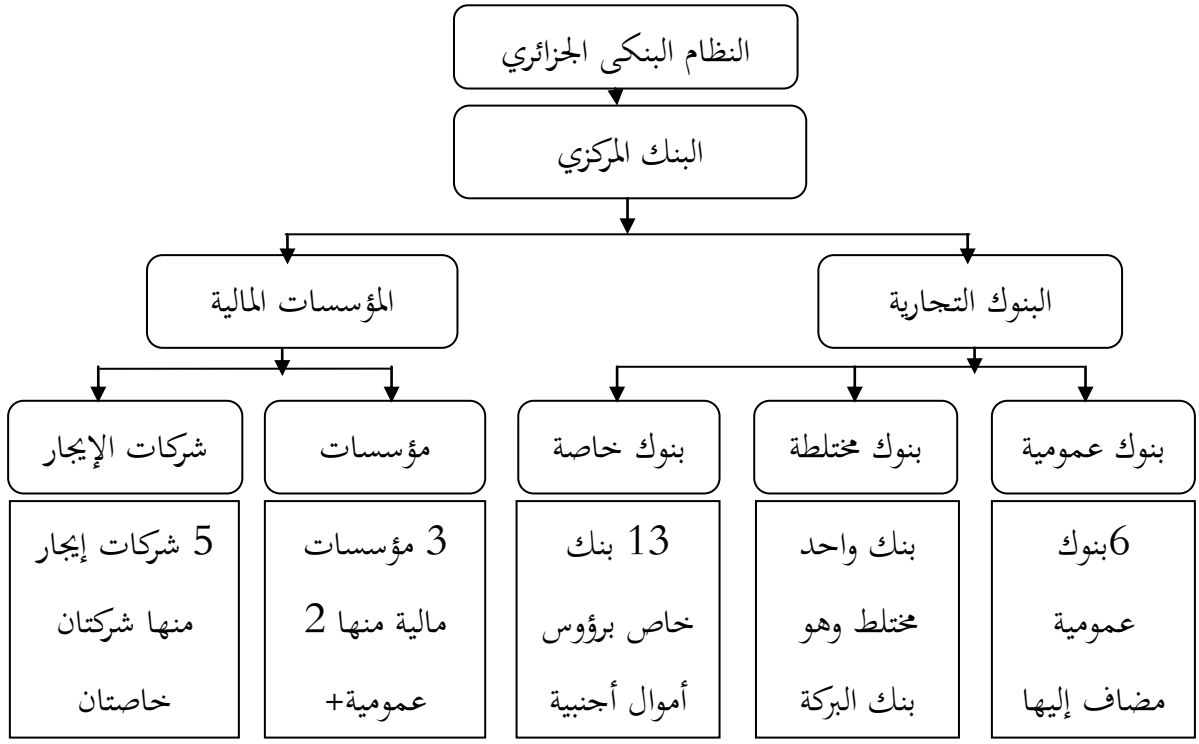

المصدر: عباسي طلال، **دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد**، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 02–العدد 01، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، جانفي 2020، ص 358.

الجدول رقم (3– 1) يمثل المصارف و المؤسسات النشطة

	2014	2015	2016	2017	2018
أ)المصارف	**20**	**20**	**20**	**20**	**20**
المصارف العمومية	6	6	6	6	6
المصارف الخاصة	14	14	14	14	14
ب)المؤسسات المالية	**9**	**9**	**9**	**9**	**8**
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	3	3	3	3	2
ج)المجموع	**29**	**29**	**29**	**29**	**28**

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي2018، ص74.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها النظام البنكي

يمكن تعريف الخدمات بصورة عامة أنها:"كل عمل أو إجراء يمكن لطرف أن يقدمه لطرف آخر، يكون أساسا غير ملموس ولا ينتج عنه تملك إلى شيء، وقد ترتبط أو لا ترتبط بتقديم منتج مادي..."[1] ، كما يمكن تعريفها بأنها: "أنشطة اقتصادية تقدم قيمة وتوفر الفوائد إلى لزبائن في أوقات وأماكن معينة، لإحداث تغيير مرغوب لدى مستلم الخدمة[2]"، وعرفت أيضا بأنها "عبارة عن مجموعة الأنشطة أو المنافع التي تعرض للبيع، أو التي تقدم مرتبطة مع السلع المباعة."[3]

كما عرفت بأنها "نشاط أو أداء خاضع للمبادلة، غري ملموس، وال ينتج عنه نقل للملكية، وبمكن أن يرتبط أو لا يرتبط بمنتج مادي[4]".

1 -Gary Armstrong & Philip kotler, "**Principes de marketing**", Pearson, Paris, France, 2007, P 184.

2 -Lovelock Christopher et all, " **Marketing des services**", 6éme édition, Pearson éducation, Paris, France, 2008, P12.

3– ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، 2001 ،ص19.

4 - Kolter.ph, et Dubois. B, **marketing management**, Dunod, Paris, France, 2000, P443.

لعل من أساسيات المهارة في إتقان فن تقديم الخدمات المصرفية هي إدراك موظفي البنك الذين هم في اتصال مباشر بالعمال للطبيعة المتميزة للخدمة بصفة عامة وخصائص الخدمات المصرفية بصفة خاصة، ويمكن تلخيص أهم خصائص الخدمات المصرفية فيما يلي:[1]

– الخدمات المصرفية ليست مادية مجسمة، وبالتالي فهي غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها؛

– الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة الاختراع وكل خدمة جديدة يوحدها بنك ما يمكن لبنك آخر تقدميها؛

– الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند تقديمها؛

– تعتمد الخدمات المصرفية على التسويق الشخصي بدرجة كبرية، حيث تعتمد في تقدميها على الاتصال الشخصي بني مقدم الخدمة والعميل؛

– لا يمكن صنع الخدمة المصرفية مقدما أو تخزينها فهي تنتج وتقدم في نفس اللحظة التي يتقدم الزبون لطلبها؛

[1]– عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص338.

المطلب الثاني: دور البنوك في جذب الودائع

للودائع أهمية بالغة في نشاط البنوك لأنها تمدها بالأموال اللازمة والضرورية من أجل القيام بأعمالها، فهي من الوظائف التقليدية للبنوك فالبنك وظيفته الأساسية لعمل البنك، فهي تقدر على خلق النقود ذو توزيع الائتمان، ولأهميتها الكبيرة تقوم البنوك بالمنافسة فيما بينهما من أجل جذب المودعين إليها وتحفيزهم على إيداع مدخراتهم إليها.

أولا:هيكلة وتطور الودائع البنكية وأهميتها

1- هيكلة الودائع:

يعتبر نشاط تجميع الودائع والموارد من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية، وقد عرف هذا الأخير نموا معتبرا خلال سنة 2011بلغ حوالي 7.15 % و يوضح الشكل04 رقم تطور كل من الودائع لدى البنك والودائع لأجل في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2016-2018

التمثيل البياني (3 – 3) هيكل الودائع مارس 2018 (النشرة الإحصائية الثلاثية)

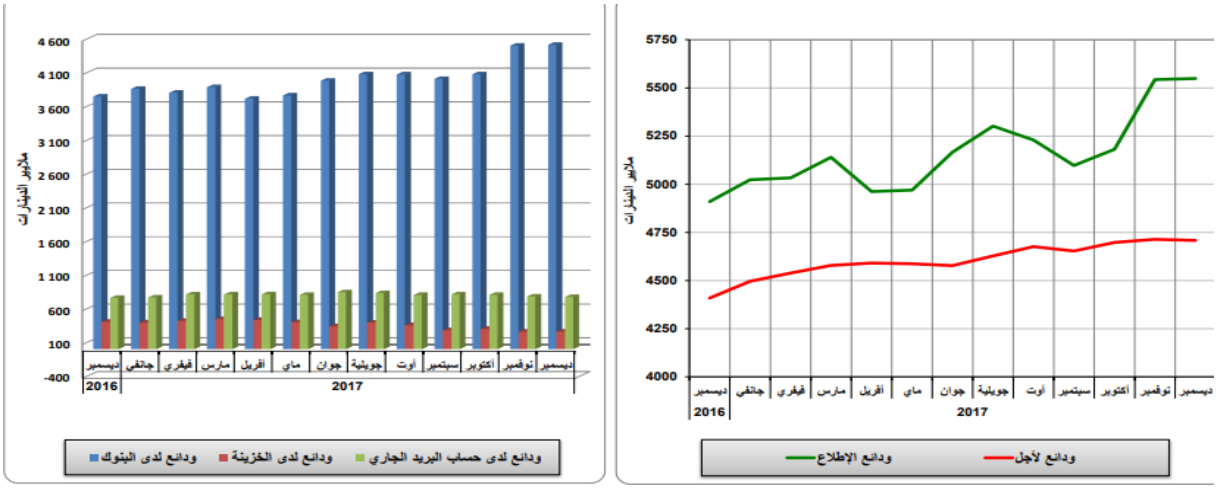

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية – مارس 2018.

2– تطور الودائع البنكية:

من أجل التعرف على سياسات البنوك التجارية في تعبئة المدخرات وتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة فان ذلك يتأتى من خلال استعراض تطورات جمع المدخرات وتمويل الاقتصاد.

الجدول (3 – 2) تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية

مليار دينار، نهاية

الفترة

الودائع حسب القطاع	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع تحت الطلب	**4 434,7**	**3 891,7**	**3 732,2**	**4 499,0**	**4 880,5**
المؤسسات و الهيئات العمومية أخرى	2 368,6	2 023,4	1 775,9	2 325,8	2 542,6
المؤسسات الخاصة	1 159,7	1 076,2	1 099,9	1 132,4	1 340,8
الأسر و الجمعيات	421,2	451,6	532,1	541,7	621,9
آخرون*	485,2	340,5	324,3	499,1	375,2
الودائع لأجل	**4 083,8**	**4 443,3**	**4 409,2**	**4 708,5**	**5 232,6**
المؤسسات و الهيئات العمومية أخرى	1 195,7	1 222,9	1 084,8	1 174,7	1 222,9
المؤسسات الخاصة	279,7	383,4	370,2	446,2	507,4
الأسر و الجمعيات	2 515,6	2 756,0	2 881,9	3 001,4	3 254,2
آخرون*	92,8	81,0	72,3	86,1	248,1
الودائع كضمان**	**599,0**	**865,7**	**938,4**	**1 024,7**	**809,6**
إجمالي الموارد المجمعة	**9 117,5**	**9 200,7**	**9 079,8**	**10 232,2**	**10 922,7**
حصة القطاع العام ***	% 44 ,9	% 41 ,0	% 36 ,9	% 40 ,6	% 39 ,7
حصة القطاع الخاص ***	% 55 ,1	% 59 ,0	% 63 ,1	% 59 ,4	% 60 ,3

*عمليات جارية لم تقيد بعد في حسابات الزبائن

** الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع لم يتم اتباعها حسب القطاعات

*** حصة القطاع بالنسبة لمجموع الودائع خارج ودائع الضمان و وودائع أخرى.

2017: معطيات محدثة،2018: معطيات مؤقتة

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2018 لبنك الجزائر، ص 80.

على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي، عرفت الودائع تحت الطلب للمؤسسات العمومية والهيئات العمومية الأخرى ارتفاعا بما يعادل 9.3٪ في 2018 منتقلة من 2325.8 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 2542.6 مليار دينار في نهاية 2018 ممثلة بذلك 67.5٪ من إجمالي ودائع القطاع العمومي مقابل 66.4 ٪في نهاية 2017، أي وتيرة تزايد الودائع تحت الطلب أدنى بكثير من تلك المسجلة في 2017

قدرت بـ 31.0٪كما سجلت الودائع أجل للمصارف العمومية، ارتفاعا بنسبة 4.1 ٪في 2018 مقابل تطور بـ 8.3٪ في 2016 و وتراجعا بـ11.3في 2017.

فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي الخاص، يعتبر الارتفاع المسجل في الودائع المجمعة من المؤسسات الخاصة (17.1 ٪في 2018 مقابل 7.4 ٪في 2017)، أكبر من تلك المجمعة من الأسر والجمعيات (9.4 ٪في 2018 مقابل 3.8 ٪في 2017). كذلك وعلى غرار السنوات السابقة، و على الرغم من انخفاضها مقارنة بقيمتها في 2017 و2016 ،تبقى حصة ودائع الأسر والجمعيات بالنسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص معتبرة (67.7٪ مقابل 69,2 في نهاية 2017 و ٪ 69,9 في نهاية 2016).

وفي الأخير ومن حيث الحصص النسبية، في نهاية 2018، تمثل الودائع تحت الطلب ولأجل المجمعة لدى المؤسسات والهيئات العمومية الأخرى، الأسر والمؤسسات الخاصة على التوالي 37.2٪ و 38.3٪ 18.3 ٪ من الإجمالي مقابل 38.0و٪ 38.5و17.1٪ على التوالي في نهاية 2017.

تتقاسم هيئات الضمان الاجتماعي، التقاعد والتأمينات، المؤسسات الخاصة غير ربحية في خدمة الأسر و الإدارة المحلية، الباقي والمقدر بـ 6.2 ٪في نهاية 2018 مقابل٪ 6,4 في نهاية 2017

ثانيا: أهمية الودائع البنكية

للودائع البنكية أهمية كبيرة في تمويل الاقتصاد تتحول إلى قرض يمنحه البنك للزبائن آخرون مما يمكنهم من تنفيذ مشاريعهم و بالتالي يعود بالفائدة عليه وعلى الاقتصاد الوطني ككل ويمكن القول آن أهمية الودائع تكمن فيما يلي:

– تعد الودائع الأساس الذي قامت عليه المصاريف التجارية، ألن الناس يعتبرون أن المصاريف تشكل مكان آمن أموالهم يحفظها من الضياع والسرقة، بالإضافة إلى حفظ هذه الأموال فإن المصرف يدفع هذه الأموال باتجاه الاستثمار من خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

– فالودائع هي أهم مصادر التمويل بالنسبة للمنشآت المصرفية، إذ تعتمد عليها في تلبية النسبة لكثير من حاجات المنشآت الاقتصادية التي تعاني من عجز في الأموال، أما مصدر هذه الودائع فهي المنشآت الاقتصادية والأفراد الذين لديهم فائض نقدي (همام عبد الوهاب، 2008 ،صفحة 22).

المطلب الثالث: دور البنوك الجزائرية في توظيف الموارد

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، وتحتل القروض البنكية أهمية كبيرة على مستوى نشاطات أفراد المؤسسات.

أولا: تطور هيكل القروض

يعتبر الإقراض المحور الرئيسي لعمل الجهاز المصرفي، فبعد تجميعه للمدخرات يقوم بتشغيل وتوظيف هذه الأموال عن طريق الإقراض، إذ تعتبر القروض المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه الجهاز المصرفي يف إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات.

الجدول رقم (3– 3) تصنيف القروض المصرفية (بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)

مليار دينار،نهاية الفترة

قروض المصارف/القطاعات	2014	2015	2016	2017	2018
القروض الموجهة للقطاع العمومي	**3 382,9**	**3 688,9**	**3 952,8**	**4 311,8**	**4 944,2**
المصارف العمومية	3 373,4	3 679,5	3 943,3	4 302,3	4 934,7
القروض المباشرة	3 210,3	3 521,9	3 789,5	4 154,0	4 786,0
شراء السندات	163,1	157,6	153,8	148,3	148,7
المصارف الخاصة	9,5	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض المباشرة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
شراء السندات	9,5	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**3 120,0**	**3 586,6**	**3 955,0**	**4 566,1**	**5 029,9**
المصارف العمومية	2 338,7	2 687,1	2 982,0	3 401,7	3 701,4
القروض المباشرة	2 338,5	2 685,4	2 982,0	3 401,7	3 701,4
شراء السندات	0,2	1,7	0,0	0,0	0,0
المصارف الخاصة	781,3	899,5	973,0	1 164,4	1 328,5
القروض المباشرة	781,3	899,5	973,0	1 164,4	1 328,5
شراء السندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع القروض الممنوحة (صافية من القروض المعاد شراؤها):	**6 502,9**	**7 275,6**	**7 907,8**	**8 877,9**	**9 974,0**
حصة المصارف العمومية:	% 87 ,84	% 87 ,51	% 87 ,58	% 86 ,78	% 86 ,59
حصة المصارف الخاصة:	% 12 ,16	% 12 ,49	% 12 ,42	% 13 ,22	% 13 ,41

2017: معطيات محدثة،2018: معطيات مؤقتة

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2018 لبنك الجزائر، ص 82.

تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية، الملتزمة بصفة كبيرة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية، مهيمنة بنسبة 86.59٪ في حصة السوق، مقابل 13.41 بنسبة للمصارف الخاصة. تضمن المصارف العمومية بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع الاقتصادي العمومي وتبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة (73,59٪مقابل 74,50٪ في 2017).

خلال السنة قيد الدراسة، ارتفعت القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية بنسبة 10,12٪مقابل 11,24 ٪في 2017 .أما فيما يتعلق بوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة، الممنوحة تقريبا بصفة حصريا للقطاع الخاص، فقد قدرت بـ13,98٪ مقابل 19,47٪ في 2017.

في ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن وتغطي القروض المباشرة بطريقة شبه كلية تمويل الاقتصاد بما يساوي 98,4٪.تضمن هذه القروض التمويل للقطاع الخاص بأكمله و96,8٪ من تمويل القطاع العمومي(96,3٪ للقطاع العمومي خلال 2017).

يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2018 المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل وكذا القروض الطويلة الأجل المتعلقة بتمويل استثمارات المؤسسات العمومية. بلغت الحصة النسبية لهذه القروض 73,1٪ (74,1٪ في نهاية 2017) في إجمالي القروض الموزعة، مقابل26,9٪ فيما يخص القروض القصيرة الأجل (25,9٪ في نهاية 2017).

في نهاية 2018، مثلت القروض المتوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية، 78,63٪ من إجمالي القروض، مقابل 79,44 ٪في نهاية 2017 و80,74٪ في 2016.

بالنسبة للمصارف الخاصة، هذه الحصة، التي بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 (52٪)، تراجعت تدريجيا، لتبلغ 37.1٪ في 2018 مقابل 39.15٪ في نهاية 2017 و 40.96٪ في نهاية 2016.

الجدول (3 –4) يمثل تصنيف القروض فترة النضج

مليار دينار،نهاية الفترة

القروض حسب الآجال	2014	2015	2016	2017	2018
القروض القصيرة الأجل	**1 608,7**	**1 710,6**	**1 914,2**	**2 298,0**	**2 687,1**
المصارف العمومية	1 091,0	1 152,4	1 334,1	1 583,7	1 845,2
المصارف الخاصة	517,7	558,2	580,1	714,3	841,9
القروض المتوسطة و الطويلة الأجل	**4 894,2**	**5 564,9**	**5 993,6**	**6 579,9**	**7 287,0**
المصارف العمومية	4 621,0	5 214,1	5 591,2	6 120,3	6 790,9
المصارف الخاصة	273,1	350,8	402,4	459,6	496,1
مجموع القروض الممنوحة: (صافية من القروض المعاد شراؤها):	**6 502,9**	**7 275,6**	**7 907,8**	**8 877,9**	**9 974,0**
حصة القروض القصيرة الأجل	% 24 ,70	% 23 ,50	% 24 ,20	% 25 ,90	% 26 ,90
حصة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل	% 75 ,30	% 76 ,50	% 75 ,80	% 74 ,10	% 73 ,10

2017: معطيات محدثة، 2018: معطيات مؤقتة

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2018 لبنك الجزائر، ص 84.

فيما يتعلق بالقروض الرهنية، فقد انتقل ناتجها من 483.3مليار دينار نهاية 2016 إلى 561.9 مليار دينار نهاية 2017 ليبلغ 591.3 مليار دينار نهاية 2018 ،ليسجل بذلك نموا قدره 5.24 ٪في2018 مقابل 16.26 ٪سنة2017. يشار أن ما يقارب ثلثي (3/2) هذا النوع من القروض منحت من طرف الصندوق الوطني للتوفير.

ثانيا: أهمية القروض

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، يعتبر الوسيلة للسياسة إلى جانب دوره يف خلق النقود وهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، و لتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلى النقاط الأساسية التالية:

– تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراده،حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته

– تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجاري من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان

– تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة و التجارة و الصناعة و الخدمات، فتستخدم في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد و الوفاء.

– المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.

– وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأسمال.

المبحث الثاني: التحولات المصرفية العالمية وكيفية مسارها من طرف البنوك الجزائرية

يمثل النظام البنكي أو المصرفي الركيزة الأساسية لانتعاش الاقتصاد وتطوره في الجزائر، فهو المركز الأساسي لتجميع المدخرات سواء من الأفراد أو المؤسسات، وتوجيهها حنو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها أجالها، كما يساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص،

المطلب الأول: التحديات والتطورات المصرفية العالمية التي تواجه البنوك الجزائرية

في ظل التطور المصرفي في الجزائر ،واجهت البنوك عدة تحديات وعراقيل أثرت على مسيرتها في المساهمة بالنهوض وتطور اقتصاد البلاد.

أولا: تحرير تجارة الخدمات المالية

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) GATS أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أورغواي وهي الجولة الثامنة الشهرية في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)[1] والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 ،وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لموافقة 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999.وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية، وفي مقدمتها الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي.

1 - John H, Jackson, **Restructuring The GATT System**, New York, 1999, pp 36-40.

إلى ما يسمى بالعولمة المالية،[1] بكل آثارها وتحديات على الجهاز المصرفي في أي دولة، ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفي بمكونته المختلفة البحث في آليات تحديث العمل المصرفي التي يمكن من خلالها مع الآثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك في منطلق إدارة البنوك في إطار تلك المنظومة،

حيث تعظم العوائد والآثار الايجابية، وتقلل من الأعباء والآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن، وهو ما يتطلب وضع وتحديث الآليات التي تزيد من القدرات التنافسية للبنوك، لكن تحرير تجارة الخدمات المصرفية سوف يحقق العديد من المزايا للجهاز المصرفي نذكر منها[2]:

– يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقرارا؛

– أن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات والمصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج منها؛

– يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف الخدمات لمصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفي.

– توفير المزيد من الخدمات الصرفية للعمال، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية.

– إن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض الفاقد و تحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بني القروض والودائع؛

1- رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقل العربي، القاهرة، 1999 ،ص ص 63-65.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل و حتى الدوحة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 145.

– يمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية، فمن المحتمل مثال أن يستفيد المودعون من النصائح الخاصة باستراتيجيات الاستثمار؛

– يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا ويشمل ذلك الممارسات الإدارية والمحاسبية، ومعالجة البيانات، واستخدام الأدوات المالية.

– يتيح تحرير التجارة في الخدمات للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل، وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده.

– تمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات المصرفية من تخفيض مخاطر السوق، وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات و مجال الخدمات.

– يحتمل أن تتحسن السياسة النقدية، فالنقود الائتمانية وأدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة، مثل عمليات السوق المفتوحة التي تساعد في تطوير وتنمية أسواق المال؛

ثانيا: متطلبات لجنة بازل

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء إن كانت نتيجة عوامل خارجية أو داخلية، فأصبح لزمن على البنوك أن تحتاط لمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال، وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل سنة 1988، إذ بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية (بازل1) وذلك في يوليو 1988، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، قدرت هذه النسبة بـ 8%، و أوصت اللجنة من خلاله عل تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990، و كانت هذه التوصيات مبنية على

مقترحات تقدم بها كوك و الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك[1].

و قد أدخل حديثا على متطلبات هذه اللجنة (بازل اثنان) تعديلات تتماشى و الإطار الجديد للبيئة المصرفية العالمية و مختلف التحديات الحديثة التي يواجهها القطاع المصرفي السابق ذكرها.

الشكل (3 –4) يمثل الدعائم لإصلاح لجنة بازل

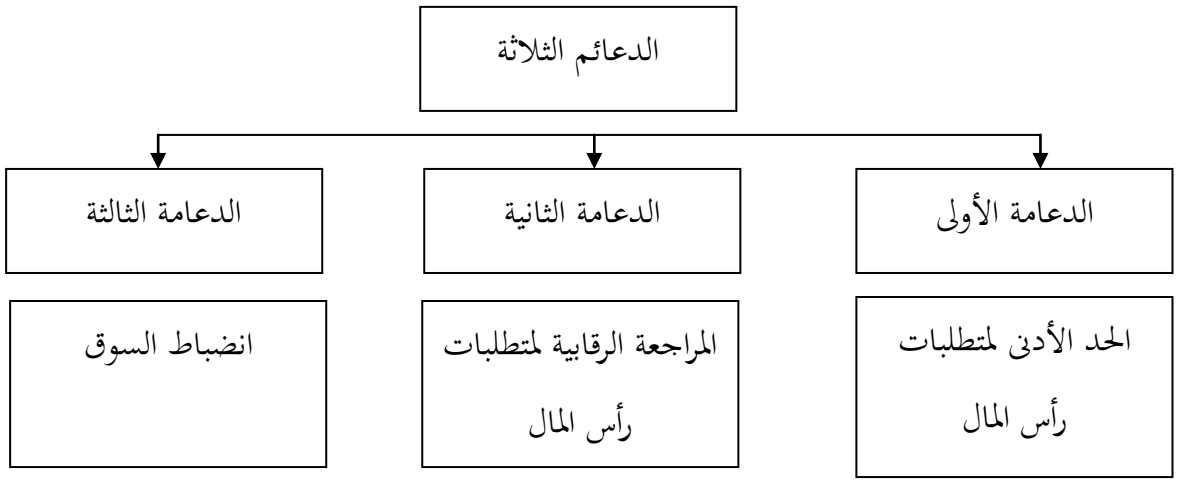

Source : bureaux de surintendant des institutions financières, "Nouvelles nomes d'adéquation des fonds propres (bale 2)", juillet-aout 2004, p 04, a partir du site : www.osfibsif.ge.ca/app/DocRespository/1/fra/discours/Presentation_to_DTls_Basel_ll_f.ppt, consulté le 03/06/2022.

ثالثا: الثورة التكنولوجية وغسيل الأموال

1– الثورة التكنولوجية:

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفية في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسيب الآلية، وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير

[1] -Scialom Laurence, **Economie bancaire**, Editions la découverte, Paris, 1999, p : 34.

أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، الأمر الذي يتلاءم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية، ويحقق للبنك نموا مطردا في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى، ومن أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع الكبير في استخدام الكومبيوتر ،حيث أدى إلى السرعة في تقديم الخدمات وتقليل الأعباء البيروقراطية وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنوك، كذلك من مظاهر التقدم هي ظهور البنوك الالكترونية ،وإدخال خدمات الحاسب على الشبابيك بطريقة SYSTEM ON LINE، ويضاف لكل هذا أن بطاقات الضمان وبطاقات صرف النقدية وبطاقة الشيكات ما كانت تصدر إلا في حالة وجود التقدم في الاستخدام التكنولوجي[1].

2- غسيل الأموال:

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تشهدها أسواق المال في الوقت الحالي، حيث فرضت هذه الظاهرة العديد من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، وهي تعرب عن عمليات يتم بمقتضاها إخفاء مصدر الأموال المحصلة من أعمال غير مشروعة، ومحاولة إكسابها صفة شرعية عرب القطاع المصاريف، فعملية غسيل الأموال هي "جريمة تقوم وتنشأ على صناعة واقع زائف واصطناعه ليبدو وكأنه حقيقي فعلي، أي خلق وإيجاد واقع علني كاذب يبدو طاهر شريف ويخفي وراءه اصطناع الحقيقة غير حقيقية تتوارى خلفها أشياء وتصرفات كامنة خفية غري شريفة"،[2]

3- علاقة تبييض الأموال بتسيير البنوك:

يشير الواقع العملي إلى أن بعض القيادات المصرفية[3] تتردد في قبول مبدأ مواجهة و مكافحة غسيل الأموال لسببين رئيسيين، السبب الأول يتلخص في أن المبدأ العام في قبول الإيداعات هو تشجيع المودع على

1- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 441.

2- محسن أحمد الخضيري، **غسيل الأموال– الظاهرة – الأسباب – العلاج**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 60.

3- وصل الأمر في دول الاتحاد السوفياتي سابقا إلى أن الجريمة المنظمة تمتلك و تدير ثلاثة أرباع البنوك الجديدة التي بلغ عددها آنذاك 2000 بنك.

الإيداع لأنه الممول للبنك، ولذت كانت سرية الحسابات، و السبب الثاني، أنه قد ينتهي الأمر إلى تحميل البنوك المسؤولية عن قبول إيداعات غير نظيفة رغم أن ذلك قد يتم بحسن نية[1].

و في هذا الجانب يعتبر من المهم للغاية معرفة مدى ارتباط الإدارة البنكية بالإدارة العلمية و خاصة منهج فعالية الإدارة بالأهداف في البنوك من حيث مبادئها و مقوماتها، بحيث أن هذا الارتباط هو الذي يوضح مدى الارتجالية و العشوائية و الزبائنية و الرداءة، أو الجودة و الفعالية، و من هذا المنطلق، فقد نجد أن هناك تزايدا في تبييض الأموال دون أن يتفطن له المسير المصرفي خاصة إذا لم يكن مدعما بتكوين بنكي مقبول لأن إدارة البنوك تعني التخطيط و التنظيم و التوجيه و المتابعة و المراقبة، و أن غياب هذه العناصر يزيد في تزييف الحقائق و هد الكفاءات، و هذا من شأنه التأثير على الإبداع في العمل و على الثقة التي وضعها جمهور المتعاملين في البنك في موظفيه و مسئوليه.

1- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 261.

المطلب الثاني: أدوات عمل البنوك الجزائرية في مواجهة التحديات والتحولات المصرفية

إن الإدارة الجيدة ألي بنك لابد وأن يكون لديها توجهات واضحة تأخذ في الحسبان التطورات المالية والمصرفية، سواء كانت محلية أو عالمية، والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العمل المصرفي، حيث أنه قد حدثت تطورات جوهرية في قطاع البنوك عالميا اتخذت عدة مظاهر سوف نتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

أولا: الاتجاه نحو الاندماج بين الوحدات المصرفية

إن زيادة قدرة البنوك على التواجد والاستمرار في السوق المصرفي مع التمتع بميزة تنافسية عالية يعتبر الدافع الرئيسي للتفكير في الاندماج المصرفي، وتعتبر عملية الاندماج عن اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكي أو أكثر في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكرب على تحقيق أهداف كان يصعب تحقيقها قبل تكوين الكيان المصرفي الجديد، ومن ثم فإن البنك المندمج يختفي ويصبح جزءا من البنك الدامج كما يتخذ اسمه أيضا[1].

وبالتالي فالاندماج هو اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كبان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وفعالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.

وتتعدد الأشكال التي تأخذها حالات الاندماج فوفقا لطبيعة النشاط تقسم إلى:[2]

-اندماج أفقي

- اندماج رأسي(عمودي)

- اندماج مختلط

1- محمد إبراهيم موسى، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007 ، ص 26.

2- عبد الكريم جابر شنجار، **قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، إصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، العدد 33 ،2006 ،ص 38-41.

-اندماج طوعي (اداري)

- اندماج قسري

- اندماج عدائي

-الاندماج بالابتلاع التدريجي

-اندماج تفاضلي

- اندماج بالحيازة ونقل الملكية

- اندماج بالامتصاص الاستيعابي

- اندماج بالمزج

- اندماج بالضم

ثانيا: الاتجاه نحو تحقيق الجودة الشاملة

إن الاهتمام بمستوى جودة أداء الخدمات أدى إلى التركيز على العميل الذي أصبح مؤشرا استراتيجيا هاما لتأمين الاستمرار والنمو للوحدات المصرفية، فالجودة المصرفية تعين قدرة البنك على توفري مستوى أداء للخدمة المصرفية يحقق إشباعا تاما لاحتياجات العميل، وتقاس جودة الخدمة المصرفية من خلال الأبعاد الرئيسية التالية:[1] الاعتمادية، سرعة الاستجابة من قبل العاملين، القدرة أو الكفاءة، سهولة الحصول على الخدمة، اللباقة، الاتصال، المصداقية، الأمان، معرفة وفهم العميل، الجوانب المادية الملموسة (المكونات المالية).

1- محمد زيدان، عبد القادر بريش، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: **منافسة، مخاطر وتقنيات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 06-06/07 /2005 ، ص03.

ثالثا: الاتجاه نحو خصخصة البنوك

تعد خصخصة البنوك أحد المداخل الرئيسية للبدء في تطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته، وبالتالي قدرته التنافسية، وقد كان التفكير في خصخصة البنوك نتيجة تزايد الآثار السلبية للتدخل الحكومي في أعمال البنوك حيث تتدنى تكلفة الإقراض مما شجع على الإفراط في عمليات الائتمان، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وتراكم الديون المتعثرة، وتزايد الفساد داخل البنوك العامة إلى جانب تزايد العمالة بشكل ملحوظ؛

وبالتالي فالبنوك الخاصة هي بنوك ذات رأس مال خاص كلي أو جزئي تخضع للقانون التجاري والخاص تمارس النشاط البنكي، إلا أهنا تتسم بالمميزات التالية :

- طبيعة رأس المال الخاص؛

- تعتبر خدماتها جديدة تواكب التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية؛

- الابتعاد عن البيروقراطية؛

- تحظى بشبكة اتصالات واسعة ومتطورة؛

- الاعتماد على الكفاءات ذات المستوى العالي بغية استخدام أحسن الطرق والأساليب في لإدارة والتسيير.

رابعا: تطوير الخدمات المصرفية

في ظل التطورات والتحديات التي يشهدها القطاع المصرفي تحركت البنوك و المؤسسات المالية يف عدة اتجاهات لتطوير مجالات نشاطها و الخدمات المصرفية التي تقدمها، وفيما يلي بعض الخدمات المصرفية الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة:

- التوريق المالي (التسنيد)

- المشتقات المالية

- التأجير التمويلي

- التمويل العقاري

- استخدام التكنولوجيا في مجال تقديم الخدمات المصرفية

المطلب الثالث: التوجهات الحديثة لتطوير الأداء المصرفي

إن المصارف الجزائرية اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تعبئة مواردها المالية والبشرية لمواجهة متطلبات الاقتصاد ككل، وإلى القيام بإصلاحات عميقة وفعالة على مستوى العمل المصرفي وبتهيئة المناخ الملائم والشروط اللازمة لتحسين الأداء المصرفي، لذلك فإن إدارة المعرفة في البنوك الجزائرية هي الركيزة الأساسية للمؤسسات الاقتصادية فهي تساهم في تطويرها وديمومتها لما تشكله من أهمية في امتلاك وتحسين الميزة التنافسية وتحقيق الربحية على المدى الطويل.

أولا: وضع استراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية

تستدعي التطورات المصرفية وضع مناهج تنظيم وتشغيل أساليب تقنية حديثة في المصارف الجزائرية[1] ويتحقق ذلك عن طريق إتباع استراتيجية وسياسة مصرفية فعالة من خلال إصلاح عدة نواحي من النشاط المصرفي من أهمها:

1- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية:

في ظل تعاظم دور التكنولوجيات المصرفية في عصر العولمة يجب العمل على تحقيق الاستفادة من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتميز بالكفاءة والسرعة والدقة في الأداء والتي سمحت بتحقيق عدة مزايا أهمها:

1- لحمر خديجة، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 156.

– انخفاض تكلفة التشغيل.

– تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل : بطاقات الائتمان، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية.

– تحرير العملاء من قيود المكان والزمان، كانتشار ما يسمى بالخدمات المنزلية المصرفية.

2: تنويع الخدمات المصرفية:

تمثلت هذه الخدمات في: الإقراض بكافة أشكاله وأنواعه.

– تشجيع قروض الاستهلاك.

– الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

– ابتكار الصيغ التمويلية الحديثة لأغراض المشروعات الاستثمارية خاصة تلك التي ترتبط بالتنمية.

3– تطوير التسويق المصرفي:

ومن العوامل التي استدعت إلى ظهور وتطوير التسويق المصرفي ما يلي:

الحاجة الماسة إلى مصادر مالية لتمويل تطور المؤسسة أدى بالمصرف إلى الاهتمام بسلوك العملاء، والاتجاه إلى التوافق مع رغبات العملاء وبالاتجاه إلى ما يعرف بصناعة العميل .

– اشتداد المنافسة بين المصارف ومؤسسات مالية أخرى .

– تجاوز المنتجات المصرفية التقليدية نحو ابتكار منتجات جديدة وظهور خدمات تتعدى النطاق المصرفي.

ثانيا: مواكبة المعايير الدولية

إن المصارف الجزائرية مطالبة بمراعاة القواعد والمعايير التي وضعتها لجنة بازل والمؤسسات الدولية والتي كان الهدف منها تحقيق السلامة المصرفية الدولية، وذلك من أجل مواكبتها، ومن أهم المجالات التي ينبغي التركيز عليها لتحقيق ذلك ما يلي:

1- تطبيق معايير بازل للأداء المصرفي:

تعتبر مقررات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى من بين أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الصناعة المصرفية في الدول النامية ،حيث وجهت مقرراتها لتحقيق ثلاثة أهداف جوهرية هي:

- مبدأ المعاملة بالمثل
- نسبة كفاية رأس المال
- الرقابة المصرفية

المبحث الثالث: واقع مساهمة البنوك الجزائرية في الانتقال الاقتصادي في الجزائر2015–2021

تعد المؤسسات المصرفية عصب الحياة الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي، كما تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها إلى المجالات المختلفة للاستثمار، فاليوم يشهد المجال المصرفي تطورا مستمرا في جميع المجالات سواء تقنيا أو ماديا وذلك مواكبة للتطور التكنولوجي الهائل خاصة المصرفي منه، فتدويل العمل المصرفي وخلق شبكة الانترنت جعل السرعة والجودة في تقديم الخدمات المصرفية السبيل الوحيد لكسب العملاء، الأمر الذي جعل معظم أو كافة المؤسسات المصرفية تحتذي التطور ضامنة بذلك ميزة تنافسية ومكانة في السوق المصرفي.

المطلب الأول: مساهمة البنوك في نشر الخدمات البنكية في الجزائر

أصبح الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية في المجتمع، لما يقدمه من خدمات وتسهيلات مصرفية التي أصبحت من أهم دعائم النشاط الاقتصادي.

أولا: مفهوم وخصائص الخدمات البنكية

1–مفهوم الخدمات البنكية:

يمكن تعريف الخدمات بصورة عامة أهنا: "كل عمل أو إجراء يمكن لطرف أن يقدمه لطرف آخر، يكون أساسا غير ملموس والذي ينتج عنه تملك لأي شيء، وقد ترتبط أو لا ترتبط بتقدمي منتج مادي[1] "،

كما يمكن تعريفها بأنها: "أنشطة اقتصادية تقدم قيمة وتوفر الفوائد إلى الزبائن في أوقات وأماكن معينة، إحداث تغيير مرغوب لدى مستلم الخدمة"[1] ، وعرفت أيضا بأنها "عبارة عن مجموعة الأنشطة أو المنافع

1– عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 203.

التي تعرض للبيع، أو التي تقدم مرتبطة مع السلع المباعة. "[2]كما عرفت بأنها "نشاط أو أداء خاضع للمبادلة، غير ملموس، ولا ينتج عنه نقل للملكية، ويمكن أن يرتبط أولا يرتبط بمنتج مادي"[3].

2–خصائص الخدمات البنكية:

يمكن تلخيص خصائص الخدمات البنكية كالآتي:

– الخدمات المصرفية ليست مادية مجسمة، وبالتالي فهي غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها؛

– الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة الاختراع وكل خدمة جديدة يوحدها بنك ما يمكن لبنك آخر تقدميها؛

– الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند تقدميها؛

– تعتمد الخدمات المصرفية على التسويق الشخصي بدرجة كبرية، حيث تعتمد في تقدميها على الاتصال الشخصي بني مقدم الخدمة والعميل؛

– لا يمكن صنع الخدمة المصرفية مقدما أو تخزينها فهي تنتج وتقدم في نفس اللحظة التي يتقدم الزبون لطلبها؛

– لا يمكن لموظف البنك إنتاج عينات من الخدمة وإرسالها للزبون للحصول على موافقته عن جوهدتا قبل الشراء؛

– الخدمات المصرفية غير قابلة لاستدعاء مرة أخرى في حالة وجود أخطاء في إنتاجها أو عيوب عند تقدميها فإن الاعتذار وترضية العميل مها البديل الوحيد أمام موظف البنك؛

---

1 - Gary Armstrong & Philip kotler, "**Principes de marketing**", Pearson, Paris, France, 2007, P 184.

2 - Lovelock Christopher et all, " Marketing des services", 6éme édition, Pearson éducation, Paris, France, 2008, P12.

3– ردينه عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، 2001، ص19.

– جودة الخدمة المصرفية غير قابلة للفحص بواسطة موظف البنك قبل تقديمها للزبائن؛

– أن تقديم الخدمة المصرفية غير نمطي وتختلف طريقة تقديم الخدمة من زبون لآخر حسب درجة التفاعل بني موظف البنك والعميل.

ثانيا: تطور شبكة البنوك الجزائرية 2015–2021

شمل البنوك محل الدراسة بنوك عمومية وبنوك خاصة، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم هذه البنوك محل الدراسة بشيء من الإيجاز، وذلك بإعطاء إحصائيات حولها، حيث تنقسم إلى:

البنوك العمومية:

–بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

– القرض الشعبي الجزائري (CPA).

– بنك التنمية المحلية (BDL).

– بنك الجزائر الخارجي (BEA).

– البنك الوطني الجزائري (BNA).

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

البنوك الخاصة:

بنك البركة الجزائري (ALBARAKA).

بنك سويسيتي جينيرال الجزائر (SGA).

بنك الخليج الجزائر (AGB).

بنك السلام الجزائر (ALSALAM).

بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الجزائر.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل– الجزائر(housing bank –Algeria).

بنك TRUST الجزائر (ترست الجزائر).

بنك نتكسيس الجزائر (NATIXIS ALGERIE).

بنك BNP PARIBAS الجزائر.

البنك العربي الجزائر (Arab Bank).

الجدول رقم (3–5) تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات)

	2014	2015	2016	2017	2018
أ)المصارف	**1445**	**1469**	**1489**	**1511**	**1524**
المصارف العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
المصارف الخاصة	332	346	355	365	373
ب)المؤسسات المالية	**86**	**87**	**88**	**95**	**95**
المؤسسات المالية العمومية	77	78	79	79	80
المؤسسات المالية الخاصة	9	9	9	16	15
ج)المجموع	**1531**	**1556**	**1577**	**1606**	**1619**

المصدر: بنك الجزائر 2017: بيانات محدثة,2018: بيانات مؤقتة

يمثل الجدول أعلاه عدد المصارف العمومية التي بلغت 1113 سنة 2014 و 1146 سنة 2017 حيث وصلت إلى 1154 سنة 2018، وقدر عدد المصارف الخاصة بـــ 332 سنة 2014 ووصلت إلى 373 سنة 2018، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية سنة 2015 إلى

78بنـك، ووصـل عـددها 79 بنـك سـنة 2017. إضـافة الى عـدد المؤسسـات الماليـة الخاصـة الـتي بلغ عددها 9 بنوك سنة 2016، وزاد عددها سنة 2018 ليصل إلى 15 بنك.

الجدول رقم(3–6):قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر حتى جانفي 2021 وبعض المعلومات المتعلقة بها

اسم البنك	البلد الأصلي و طبيعة الملكية	عدد الوكالات و السنة بين 2021/2019	خصة السوق 2018	عدد شبابيك الصيرفة الاسلامية المفتوحة
بنك الجزائر الخارجي BEA	بنك عمومي	216	البنوك العمومية تمثل 87% من حصة السوق المصرفي	–
البنك الوطني الجزائري BNA	بنك عمومي	218		فتح أكثر 50 شباك
القرض الشعبي الجزائري CPA	بنك عمومي	150		فتح أكثر 100 شباك قبل نهاية الفصل الأول من سنة 1082021
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	بنك عمومي	327		فتح 9 شبابيك فتح 58 شباك قبل نهاية شهر سبتمبر 1082021
بنك التنمية المحلية BDL	بنك عمومي	160		–
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP – Banque	بنك عمومي	218		– وكالة خاصة بالصيرفة الإسلامية – فتح 40 شباك 2021
سوسيتي جنرال Société Générale Algérie	فرنسي	91	البنوك الأجنبية تمثل 13% من حصة السوق القطاع المصرفي الجزائري	
بي أن بي الجزائر-BNP Paribas Al djazair	فرنسي	71		محاولة إطلاق منتجات إسلامية منذ 2014
ناتكسيس – الجزائر Natixis ALGERIE	فرنسي	91		–
فرانسا بك الجزائر -Fransabank Al Djazair	فرنسي	15		–
سيتي بنك/فرع بنك CITIBANK	أمريكي	01		–
بنك المؤسسة العربية المصرفية– الجزائر ABC	بحريني جزائري	24		–
تروست بنك –الجزائر TRUST BANK Algeria	كويتي جزائري	35		فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية

هاوسينغ بنك الجزائر Housin Bank	أردني جزائري	07		فتح شباك منذ 2015
بنك الخليج – الجزائر AGB	كويتي جزائري	61	الحصة السوقية الإجمالية للبنوك الإسلامية 3% من إجمالي السوق المصرفي الجزائري	– منتجات إسلامة منذ 2017 –فتح شباك – البراق
البنك العربي –الجزائر/فرع بنك Arab Bank PLC	أردني جزائري	08		–
أش أس بي سي –الجزائر/فرع بنك HSBC Algeria	بريطاني	02		–
بنك البركة الجزائري AL BARAKA	بحريني جزائري	32		بنك إسلامي
بنك السلام – الجزائر Al salam Bank Algeria	الإمارات	18		بنك إسلامي
19بنكا عموميا و أجنبي	**6 بنوك عمومية 13 بنك أجنبي**	**1583**		**فتح 320 شباك قبل نهاية سنة 2021**

المصدر: دحاك عبد النور، **إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مارس 2022، ص 202.

المطلب الثاني: مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي

إن انتشار المصارف يساهم في نشر الوعي المصارف، ويساعد على تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الجزائري، فكلما كان هناك عدد كبير من الفروع للمصارف كلما كان أكثر انتشارا وخدمة للمجتمع وأقدر على تقديم وتسيير الخدمات المصرفية.

أولا: نسبة أصول النظام البنكي إلى الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (3–7) أصول النظام البنكي الى الناتج المحلي للفترة 2017-2020 (التقدير بالنسب)

قطاع النشاط الاقتصادي/السنوات	2017	2018	2019	2020
إجمالي الاستثمارات	3.4	3.1	1.0	-16.6
الصناعة	-0.1	-2.6	-1.7	-8.2
الزراعة	0.6	3.5	2.7	2.1
خدمات الإدارة العمومية	4.0	5.6	3.3	6.8
رصيد المعاملات الجارية	-13.0	-9.5	-10.1	-13.4
واردات السلع والخدمات	-7.1	-3.6	-6.9	-24.3

المصدر : البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر و الإنصاف، و قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي و التجارة و الاستثمار.

ملاحظات : ت = تقديرات، ق = توقعات.

تشير النتائج المتحصل عليها للسنوات الفارطة نسبة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار ثابتة لكل صنف من حيث قدرت الصناعة ب0.1- لسنة 2017، إلى أن يصل إلى 2.6 -لسنة 2018 وفي سنة 2020 قدرت النسبة بـ 8.2 -.

بالإضافة إلى واردات السلع والخدمات الذي قدرت نسبته 7.1 -سنة 2017، وفي سنة 2019 قدرت بـ6.9- ليصل إلى 24.3-سنة 2020

الشكل (3–5) الجزائر / نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

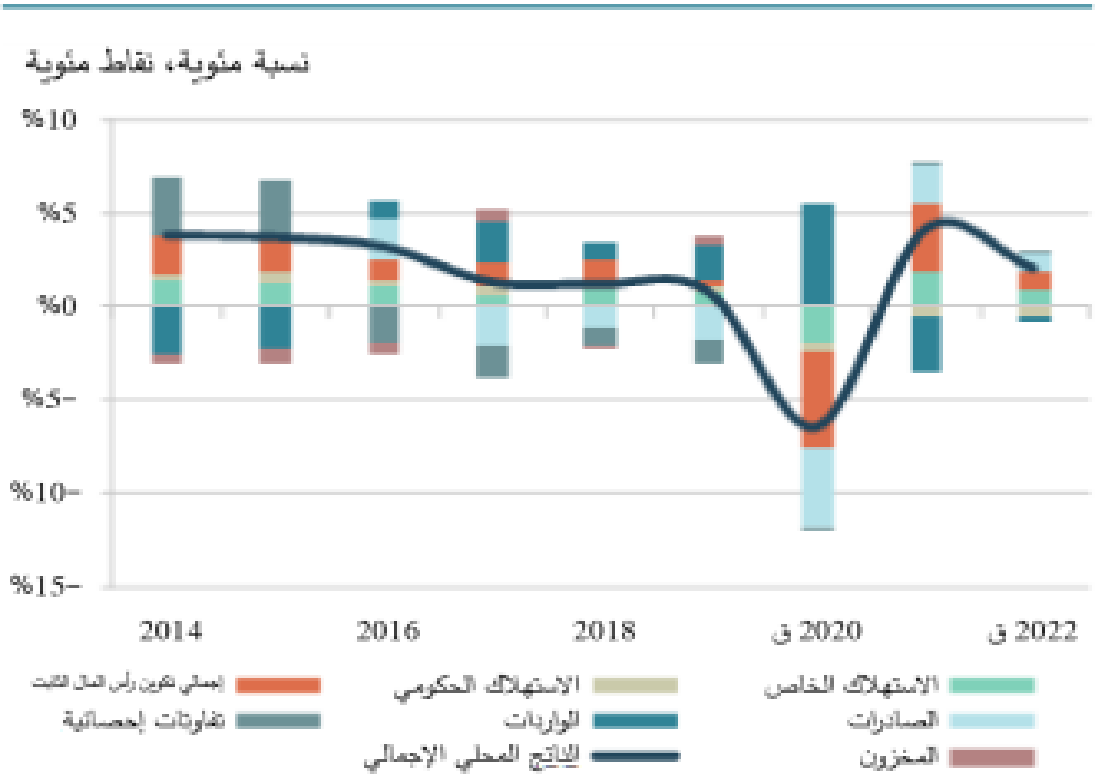

المصدر : السلطات الجزائرية و تقديرات خبراء البنك الدولي.

أدت جائحة كورونا وما تزامن معها من هبوط في الأسعار في أغلب البلدان نخص بالذكر الجزائر، أدى تراجع الصادرات والهبوط الحاد في الأسعار والإيرادات المالية إلى تعريض البيئة الاقتصادية الهشة للخطر حيث بلغ نسبة 4%سنة 2018 ونلاحظ هبوط في إجمالي رأس المال ليصل إلى ذروة قدرت بـ -5% سنة 2020 وبعد ذلك بدأ في الانتعاش في سنة 2022 حيث بلغ نسبة 5% .

ثانيا: مؤشرات القروض والودائع إلى إجمالي الناتج المحلي

جدول رقم (3– 8) يمثل تطور الودائع إلى الناتج المحلي

مليار دينار ،نهاية الفترة

الودائع حسب القطاع	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع تحت الطلب	**4 434,7**	**3 891,7**	**3 732,2**	**4 499,0**	**4 880,5**
المؤسسات و الهيئات العمومية أخرى	2 368,6	2 023,4	1 775,9	2 325,8	2 542,6
المؤسسات الخاصة	1 159,7	1 076,2	1 099,9	1 132,4	1 340,8
الأسر و الجمعيات	421,2	451,6	532,1	541,7	621,9
آخرون*	485,2	340,5	324,3	499,1	375,2
الودائع لأجل	**4 083,8**	**4 443,3**	**4 409,2**	**4 708,5**	**5 232,6**
المؤسسات و الهيئات العمومية أخرى	1 195,7	1 222,9	1 084,8	1 174,7	1 222,9
المؤسسات الخاصة	279,7	383,4	370,2	446,2	507,4
الأسر و الجمعيات	2 515,6	2 756,0	2 881,9	3 001,4	3 254,2
آخرون*	92,8	81,0	72,3	86,1	248,1
الودائع كضمان**	**599,0**	**865,7**	**938,4**	**1 024,7**	**809,6**
إجمالي الموارد المجمعة	**9 117,5**	**9 200,7**	**9 079,8**	**10 232,2**	**10 922,7**
حصة القطاع العام ***	% 44 ,9	% 41 ,0	% 36 ,9	% 40 ,6	% 39 ,7
حصة القطاع الخاص ***	% 55 ,1	% 59 ,0	% 63 ,1	% 59 ,4	% 60 ,3

**عمليات جارية لم تقيد بعد في حسابات الزبائن*

*** حصة القطاع بالنسبة لمجموع الودائع خارج ودائع الضمان و وودائع أخرى.

2017: معطيات محدثة،2018: معطيات مؤقتة

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، ص80.

حسب المعطيات الأولية للبنك المركزي، فان عامل الائتمان الإجمالي للبنوك بلغ 18%نهاية سبتمبر 2020 في حين أن معامل رأس المال الأساسي بلغ 14% أي أنه "أعلى بكثير من المستويات التنظيمية الأدنى المطلوبة" وهي 7% بالنسبة لمعامل الرأسمال الأساسي و9.5% بالنسبة لمعامل الائتمان، وبهذا بلغ المعامل الإجمالي ل6شهر إلى غاية 30سبتمبر2020، نسبة94.03%أي أعلى من المستوى الأدنى المقدر بـ60 % المنصوص عليه وبالرغم من الأزمة الصحية وأثارها الاقتصادية والمالية، سجلت القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد نموا قدر بـ 3.05% خلال 2020 مقابل 8.84% في 2019، حسب بنك الجزائر.

كما قدرت الزيادة في القروض الموجهة للمؤسسات العمومية ب 2.57 % مقابل زيادة بـ3.45% للمؤسسات الخاصة و 4.15% بالنسبة للأسر، يوضح البيان مضيفا لأن القطاع العمومي تحصل على 51.67 %من مجمل القروض الممنوحة سنة 2020 مقابل 48.32% للقطاع الخاص منها 8.20% موجهة للأسر.

كما تظهر بيانات بنك الجزائر أن الودائع النقدية قد انخفضت بـ -3.22%، أي بتراجع أقل من ذلك المسجل في نهاية 2019 (-19%)، مشيرا إلى أن هذه الودائع تراجعت من 4.351.2 مليار دينار جزائري نهاية 2019 إلى 4.211 مليار دج نهاية 2020.بالمقابل عرفت الودائع لأجل نموا ايجابيا ب 3.98% في 2020 مقابل ارتفاع ب 5.71 % خلال السنة السابقة.

المطلب الثالث: مساهمة البنوك في توفير فرص العمل في الجزائر

أولا: مفهوم وأهمية العمل

إن العمل هو العنصر الأساسي لإنتاج ويرتبط مفهومه بظواهر التعقد في الحياة الاجتماعية التي تنتج عن نمو المنتجات الصناعية والخدمية وتعقد التنظيمات التي ارتبطت بهذا النمو، فالعمل هو الذي يعطي المكانة والأهمية للإنسان، وإنه من خلال العمل يستطيع أن يحقق ذاته ورضاه، كما أنه الحافز على تحقيق الرفاهية والجوانب الاجتماعية من عالقات مع الزملاء وغيرها، فهو جزء جوهري في حياة الإنسان، مادام يعطيه المكانة ويربطه بالمجتمع باعتبار العمل نشاط اجتماعي.

و بالتالي فالعمل يعتبر مكسب إنساني، والإنسان يعمل لتحقيق ذاته، وبلوغ مكانة ومركز اجتماعي، ومن دوافع العمل نذكر ما يلي:

– العمل ضرورة اجتماعية واقتصادية في حياة الإنسان؛

– العمل عبارة عن حلقة تواصل في المجتمع، ويجنب الإنسان البطالة؛

– العمل يساعد الفرد على تحقيق الصحة النفسية والبدنية والعقلية؛

– بالعمل يستطيع الفرد تحقيق ذاته وبلوغ طموحاته؛

– العمل واجب وحق شرعي في كل المجتمعات ومقدس في بعضها وعبادة في مجتمعات أخرى.

إن توفير فرص العمل وبذلك الحد من البطالة يعتبر من بين الأدوار التي يقوم بها الجهاز المصرفي الجزائري، حيث يؤكد الاستقرار النسيب في الصرفية توفر اليد العاملة النشطة إلى الشبابيك المصرفية.

ثانيا: تطور اليد العاملة في النظام البنكي الجزائري2015–2021

– مساهمة الجهاز المصرفي الجزائري في توفير مناصب العمل تكاد تكون ثابتة خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى قلة الانتشار الجغرافي للبنوك الجزائرية، وكذا أن التوظيف فيها يعتبر قليل، مقارنة بقطاعات

أخرى، وهذا ما يفسر ضعف معدل مصرفة الاقتصاد الجزائري. إلا أنه في الآونة الأخيرة يوجد تحسن في توفير المناصب وهذا راجع لتطور الأجهزة وانتشار هياكل البنوك.

-شبكة وكالات مركز الصكوك البريدية تتميز بأكثر كثافة لها موزعة تقريبا على كامل التراب الوطني، وهي توفر مناصب عمل أكثر من البنوك. لذلك ومقابلة الاحتياجات المتزايدة من الخدمات للعملاء أينما كانوا أن تعمل البنوك الجزائرية على فتح فروع جديدة لتغطية جغرافية واسعة، حيث أن هذا التوسع سيخلق مناصب شغل جديدة لعدد من الموظفين.؛

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع و آفاق إصلاح النظام المصرفي الجزائر ومن خلال التحليل تبين غياب استراتيجية واضحة و فعالة تمكن الجهاز المصرفي من مواجهة العولمة، فالعمل المصرفي الحالي في الجزائري لم يستطع مواكبة احتياجات تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة والقيام بالخدمات المصرفية الأساسية مما ألقى بضلال سلبية وحتى معرقلة أحيانا للعملية التنموية .

كما حاولنا وضع إطار تأسيسي لنظام مصرفي عصري و فعال من أجل التكيف و التلاؤم مع الظروف الاقتصادية الراهنة على كل المستويات.

و في الأخير يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لإرجاع الدور التنموي الحقيقي للجهاز المصرفي الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

خاتمة

لقد استهدفت هذه الدراسة موضوعا في غاية الأهمية يعالج إمكانية تحصيل دور البنوك كعنصر مساهم في الانتقال الاقتصادي في الجزائر واندماج أسواق المال العالمية نمو ذلك من خلال تحديد المشكلة للبحث وعدد من الأهداف وبعض الفرضيات.

ويمكننا اعتبار هذه الدراسة التحليلية محالة لمعالجة هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري وتعتبر بمثابة تقييم مهم للنظام المصرفي الجزائري وخصوصا في شكل المشكلة المطروحة وفي نوع المعايير التحليلية التي اعتمدتها الدراسة وفي طول الفترة الزمنية التي شملها التحليل حيث حكم إطار الدراسة الزمني اعتبار كون الفترة تمثل سنوات حافلة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكونها تغطي مراحل الانفتاح الاقتصادي التي لها أثرها الواضح في عملية التنمية الاقتصادية.

لقد ظهر من خلال الدراسة أن هناك جوانب ايجابية للنظام المصرفي لازمت تطوره ونموه ضمن مسيرته الاصلاحية خلال فترة الانفتاح، وتواصل سرد خصوصيات النظام المصرفي في إطار البيئة التي عمل في ظلها بحكم القوانين المنظمة لفعالية أثناء فترة التخطيط وما تطلب منه من لعب الأدوار الأولى في تمويل التنمية.

وعلى ضوء الإصلاحات المنتهجة في الجزائر تماشيا مع التعديل الهيكلي التي أقرته السلطات النقدية العالمية للحد من شدة الاختلال الاقتصادي فقد خضع الجهاز المصرفي الجزائري إلى عدة تعديلات كان من شأنها أن أعطيت له الصورة التي تعكس ولو بقليل مستوى الاحترافية التي تعرف عليه المثيل في الدول المتقدمة.

الخاتمة

ورغم التطور والتغيير المستمر سواء في هيكلة النظام المصرفي أو في نوع القوانين والتشريعات المختلفة له، خاصة ضمن قانون النقد والقرض فإنه يبقى حسب رأينا بعيدا عن مستوى الاحترافية التي ستمكنه من مواكبة متطلبات العولمة.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى جملة من النتائج النظرية والعملية، نذكر منها:

1- النتائج النظرية:

- البنوك هي مؤسسات مالية تعمل على جذب الودائع وتقديم القروض.
- تساهم البنوك في الاقتصاد من خلال تعبئة الثغرات وتمويل الاقتصاد.
- الانتقال الاقتصادي هو تغيير في البنى الاقتصادية وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتخلي عن الانشطة الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة رفع الكفاءة الاقتصادية.
- هناك العديدة من التحديات والتحولات المصرفية العالمية التي تواجه الأنظمة المصرفية.
- هناك العديد من التوجهات الحديثة التي تساعد في دعم مساهمة البنوك في الاقتصاد لتطوير الخدمات المصرفية والاتجاه نحو الاندماج المصرفي واستخدام التكنولوجيا.

2- النتائج العملية:

- عرف القطاع البنكي في الجزائر العديد من الاصلاحات ولعل أهمها: قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 وهذا من أجل رفع كفاءة القطاع البنكي في الجزائر.

- الانتقال الاقتصادي في الجزائر مازال متعثرا ولم يتجاوز مرحلة الانتقال فلا هو تلقائي ولا هو منظم ومازال مرتبطا بعائدات المحروقات.
- يواجه النظام البنكي الجزائري الكثير من التحديات أهمها: تحرير الخدمات المصرفية ومتطلبات لجنة بازل والثورة التكنولوجية وغيرها من التحديات.
- بالرغم من تزايد شبكة البنوك في الجزائر إلا أن دورها يبقى محدود في نشر الخدمات البنكية وفي المساهمة في الناتج المحلي الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الجزائر.
- تسجيل ضعف فعالية البنوك في جذب الودائع وبالتالي ضعفها في تعبئة المدخرات الأمر الذي يؤثر سلبا على مساهمتها في الانتقال الاقتصادي

ثانيا: اختيار صحة الفرضيات:

من خلال ما سبق وما تك التطرق إليه في متن هذه الدراسة تمكنا من الإجابة على الفرضيات الموضوعة في بدايتها كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في: "تعتبر البنوك أحد أهم الأدوات لتطوير الاقتصاد" تعتبر صحيحة لأن البنوك من أهم العناصر التي ترتكز عليها عملية الانتقال الاقتصادي.

بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في:"تمكنت الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي في الجزائر من تطوير دوره في الاقتصاد الوطني" تعتبر صحيحة على الرغم من تسجيل غياب إستراتيجية واضحة وفعالة تمكن الجهاز المصرفي من مواجهة العولمة.

بالنسبة للفرضية الثالثة والمتمثلة في: "ساهمت التوجهات الحديثة لتفعيل النظام البنكي الجزائري من تطوير دوره في الانتقال الاقتصادي في الجزائر" تعتبر غير صحيحة لأن البنوم الجزائرية لم تصل بعد إلى مستوى الاحترافية التي تمكنها من مواكبة متطلبات العولمة.

التوصيات والاقتراحات:

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج وفي إطار التأكيد على أهمية تفعيل دور البنوك في ظل الانتقال الاقتصادي يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تصب كلها في المساعدة على تطوير النظام البنكي في الجزائر بغية تطوير الاقتصاد الوطني.

- تحديث مكونات الجهاز المصرفي من بنى تحتية ونظام العمل تكون بمثابة الدعم المادي اللازم لتطوير وتحديث الجهاز المصرفي الجزائري.
- زيادة حجم الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة واعتماد الأنظمة المعلومات والبرامج العصرية وتعميم استخدامها يكون له أثر بالغ في التوصل إلى تقديرات سريعة ومتواصلة للقيمة النقدية للمدخرات المالية كذلك فاستخدام تكنولوجيا حديثة يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية والرقابة وهذا ما يزيد في ثقة المستثمرين بالبنوك وحتى يساير التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت معتمدة في المنظومة المصرفية العالمية.
- على السلطة النقدية المساهمة في تسهيل تواجد المزيد من البنوك والفروع مما يساهم بدوره في إعطاء الدفع لتنمية وتطوير تحديث هذا الجهاز.
- تكوين شبكة مصرفية تكون بمثابة جسر الكتروني بين المؤسسات المصرفية الجزائرية من جهة والشركات والعملاء من جهة أخرى يكون من أهدافها متابعة التطورات اليومية في قطاع الاستثمار وقطاع الخدمات المصرفية محليا ودوليا من حث المؤسسات المصرفية على تطوير وتنمية التجارة الالكترونية.

آفاق البحث:

الخاتمة

إن هذا البحث الذي قدمناه هو محاولة تطرقنا لأهمية تفعيل دور البنوك الجزائرية في ظل الانتقال الاقتصادي في الجزائر وبالنظر لحداثة الموضوع وتشعبه وصعوبة الالمام بكل جوانبه يمكن أن نقترح بعض المواضيع البحثية التي يمكن أن تشكل في المستقبل دراسات وبحوث علمية أكاديمية ومنها على

1- قياس فعالية تطوير المؤسسات المصرفية الجزائرية.

2- الخوصصة والاندماج كمدخل لتأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

3- انعكاسات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1. أحمد حشيش عادل، "**اقتصاديات النقود و البنوك**"، الطبعة الثالثة، كلية الاقتصاد، مصر، ط 1996.

2. أحمد فريد مصطفى و محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد النقدي و المصرفي (بين النظرية و التطبيق)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2000.

3. أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة** الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2002.

4. أكر رشاد العصار و رياض الحلبي ، **النقود و البنوك**، دار صفاء ، عمان- الأردن ،ط1، 2000.

5. أكرم حداد و مشهور هذلول، **النقود و المصارف**، دار وائل للنشر: عمان – الأردن، ط1، 2005.

6. رحيم حسين، **إصلاحات الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)**، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2008

7. ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، 2001

8. ردينه عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، 2001

9. رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقل العربي، القاهرة، 1999.

10. زكريا الدوري و يسرى السامراني، **البنوك المركزية و السياسات النقدية**، دار اليازوري، عمان- الأردن، 2006.

11. السيد عبد المولى، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، 1998.

12. السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010

13. شاكر القزويني،"**محاضرات في اقتصاد النقود و البنوك**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000

14. ضياء مجيد الموسوي: **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993.

15. طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**،الجزء1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر .

16. طارق عبد العال حمادا، **اندماج وخصخصة البنوك**: ج3، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 1999.

17. الطاهر لطرش، **الإصلاح البنكي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

18. الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015.

19. عبد الحكيم الشرقاوي: العولمة المالية وامكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2004

20. عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،.

21. عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيخة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1982.

22. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002،

23. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015،

24. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها، إدارتها**، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر،2000.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل و حتى الدوحة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،

26. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003.

27. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة وإقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2002.

28. عبد المطلب عبد المجيد: **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

29. عبد الوهاب كيرامانن، **الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي**، الملحق الثاني، تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر

30. عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999

31. فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2013.

32. القهيوي ليث، عبد الله ومحمود الوادي بلال، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012

33. م حداد، مشهور هذلول، **"النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري"**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان – الأردن،ص 2005.148

34. محسن أحمد الخضيري، **غسيل الأموال– الظاهرة – الأسباب – العلاج**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003،

35. محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

36. محمد إبراهيم موسى، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007

37. محمد عزت غزلان،" **اقتصاديات النقود و المصارف** "، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ، 2002.

38. محمد يوسف ياسين، **البورصة**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2001.

39. محمود يونس و آخرون: **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية للنشر، مصر ط 1، 1985.

40. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009

41. مصطفى رشدي شيحة : **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 1999

42. الموسوي عبد الوهاب محمد جواد، الليبرالية والأزمات، دراسة في الواقع للبلدان المتحولة، دار الجازوري، عمان، الأردن 2016

II. أطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية

1. حنان باكور، **الجهاز المصرفي و متطلبات العولمة المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، اقتصاديات مالية و بنوك، البويرة، الجزائر، 2014/2013 .

2. خروبي وهيبة، **تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر(حالة بنك البرك الجزائري)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2005،

3. زكرياء دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (1990–2000) دراسة تحليلية**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2002/2001.

4. عبد الرزاق حبار، المنظومة **المصرفية الجزائرية و متطلبات استيفاء مقررات لحنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

5. عليه عبد الباسط عبد الصمد، **أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة من 2000_**2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع:الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، 2010_2011

6. العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة التجربة الجزائرية)**، رسالة ماجستير،فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010،

7. لحمر خديجة، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005

8. نوال بدر الدين، حميد رؤوف عبد الوهاب، **القروض البنكية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، فرع محاسبة، دفعة 2002-2003.

9. هشام بورمه، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009/2008

III. المجلات العلمية

1. تشوار خير الدين، **الوساطة المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية

2. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، "**أثر الوقارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**" مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد 5، 2017

3. عبد الكريم جابر شنجار، **قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، إصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، العدد 33 ،2006

4. نبيل بوعليج، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد09، 2013

IV. الملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية

1. اسمهان بقبق ليلى، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، ملتقى وطني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس، 2008.

2. بوزعرور عمار، درواسي مسعود، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية**، حالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر،2004.

3. سليمان ناصر، **النظام الجزائري واتفاقيات بازل**،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع التحديات

4. صافي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النحو الاقتصادي (2001 - 2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستقيم، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، يومي 11 – 12 مارس 2013، جامعة سطيف

5. عبد الله خبابة، **إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري**، كلية الاقتصاد التجارة و التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2003.

6. علي بودلال، محمد سعيداني، **فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية و التطبيق**، الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، الجزائر، 6 – 7 جوان، 2005

7. محمد زيدان، عبد القادر بريش، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: **منافسة، مخاطر وتقنيات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 06-06/07/ 2005

8. محمد سحنون، مبارك بوعشة، **تقييم هياكل و دورات التمويل في الجزائر**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008

V. محاضرات

1. محاضرات الاقتصاد النقدي ، **سنة ثانية اقتصاد**

VI. نصوص قانونية

1. قانون 1990 – 10 المتعلق بالنقد و القرض، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.
2. القانون رقم 64- 111 ينص على إنشاء الدينار كوحدة نقدية
3. قانون رقم 88 . 06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86 – 12 المتعلق بالبنك و القرض.
4. قانون رقم 89 – 12 المؤرخ في 16 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك و القرض
5. **المادة 45 من القانون رقم 10/17** المؤرخ في 2017/10/11

ثانيا: باللغة الاجنبية

- I.ouvrage

1. Feige Edgar L (1991) « perestroika and ruble convertibility » مؤرشف من الأصل في 28 مارس 2011
2. Aristovnic alxander « the determionants & excessiveness of current account deficits in estern europe and the former soviet union pdf, William davinson institute جامعة ميشيغان مؤرشف من الأصل في 20 يوليو 2011
3. Feige Edgar L « perestroika and ruble sosialiste prevatisation" Comparative economics 1990 . نسخة محفوظة على موقع باي باك شين
4. 2-Transision economies an imf prespective on progress and prospect, IMF, 2009 مارس 09 مؤرشف من الأصل في
5. Abderrahmane Mebtoul « in le devloppement economique de l'algerie » opcit
6. Ammour ben halima**, Monnaie et régulation monétaire**, édition Dahlab, Alger, 1997

7. Falke mike, comunity interest an inrolvency objective in transition iconomies . نسخة محفوظة
8. Feige Edgar L (1994) « the transition to market economy in Russia proprety rights" mass privatization and stabilisation (pdf) 2012 مؤرشف من الأصل في 15 أفريل
9. Gary Armstrong & Philip kotler, **"Principes de marketing"**, Pearson, Paris, France, 2007.
10. Gary Armstrong & Philip kotler, "**Principes de marketing**", Pearson, Paris, France, 2007,
11. Internatuonal montary fund, algeria, 2013 article 4, consultation, country report, N14/32 feb, 2014, P21
12. John H, Jackson, **Restructuring The GATT System**, New York, 1999
13. Kolter.ph, et Dubois. B, **marketing management**, Dunod, Paris, France, 2000
14. Lovelock Christopher et all, **" Marketing des services"**, 6éme édition, Pearson éducation, Paris, France, 2008
15. Lovelock Christopher et all, " Marketing des services", 6éme édition, Pearson éducation, Paris, France, 2008
16. Padma desai, The soviet economy problems and prospect, 1990, oxford: basil Blackwell
17. Scialom Laurence, **Economie bancaire**, Editions la découverte, Paris, 1999
18. waldimirandnelfl, économie de la transition la transformation des économies planifiées en économies de marché, beral édition France,2007.

VII. : مواقع الانترنت

1. Marc Flandereau « le debut de l histoitre : globalisqtion financiere et relation inetnationales, 2000, site : http://www.ifri.org
2. سعيد عبد الخالق، أهداف البنك المركزي و اختصاصاته، www.ladis.com.، تاريخ التصفح: 2022/03/05.
3. محمد عبد العزيز عباس،www.jazeratsai.com/forum/showthread.php?t=1904.، تاريخ التصفح: 02 /03/ 2022.
4. موسوعة الأسرة المسلمة،http:// islam.aljayyash.net/encyclopedia/book-13-28.، تاريخ التصفح: 20 /02/ 2022.

ملخص الدراسة:

تطرقنا في هذه الدراسة لموضوع أهمية تفعيل دور البنوك الجزائرية في ظل الانتقال الاقتصادي يبين أن فعالية النظام البنكي في الاقتصاد أصبحت مرهونة بمدى قدرته على تجميع الفوائض وتمويل الاقتصاد.

وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور البنوك في الاقتصاد،وكيف يمكن تفعيل هذا الدور في المساهمة في الانتقال الاقتصادي الذي تنشده الجزائر.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف دور البنوك في الاقتصاد الوطني ،وبالتالي ضعف مساهمتها في الانتقال الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النظام البنكي، البنوك الجزائرية، الاقتصاد الوطني، الانتقال الاقتصادي.

Abstract:

In this study, we discussed the importance of activating the role of Algerian banks in light of the economic transition. It shows that the effectiveness of the banking system in the economy has become dependent on the extent of its ability to accumulate surpluses and finance the economy.

This study aimed to clarify the role of banks in the economy, and how this role can be activated in contributing to the economic transition that Algeria seeks.

Through this study, we reached a set of results, the most important of which is the weak role of banks in the national economy, and consequently their weak contribution to the economic transition in Algeria.

Keywords:

the banking system, Algerian banks, the national economy, economic transition.